حضـــرات السيدات والسادة المساهمين

قام مجلس إدارة الشركة خلال الربع قرن الذي شكل النصف الأول من مدة الشركة المحددة بقانون تأسيسها بخمسين عاما، بإعداد وتقديم تقرير سنوي مسهب ومفصل عن نشاطات وأعمال الشركة في نهاية كل دورة.

وتلبية لرغبة المساهمين، الذين دأبوا على متابعة أعمال الشركة وبقوا مخلصين لها، محافظين على مساهمتهم بها وحضور هيئاتها العامة والاحتفاظ بتقاريرها الدورية السنوية خلال خمسة وعشرين عاما، الذين خلصوا الى أن هذه التقارير سجلت تطور الشركة ومنجزاتها والعقبات والعثرات التي جابهتها وتجاوزتها منذ تأسيسها، لذا رغبوا بأن تتوقف الشركة اعتبارا من الدورة المالية 2003 دون العودة الى ما تضمنته التقارير السابقة، والاكتفاء بتقديم نشاطات الشركة وتطوراتها خلال كل دورة مالية، وانسجاما مع هذه الرغبة نقدم لكم فيما يلي نشاطات وأعمال الشركة عن دورة عام 2017:

التسويق والتنشيط :

عادت الشركة تدريجيا في عام 2017 للتنشيط الإعلامي والسياحي وذلك في المشاركة بالمعارض الضرورية حيث شاركت الشركة مؤخرا بالمؤتمر السياحي TOP RESA الذي عقد في فرنسا بتاريخ 25-28 أيلول 2017 وتقدم بورقة حول ضرورة تفعيل السياحة العالمية بمنطقة الشرق الأوسط وبخاصة سورية – لبنان – الأردن – الإمارات – إيران – قبرص وهذا المؤتمر يعقد سنويا وجاء هذا الاهتمام من الشركة بالمشاركة في المؤتمرات والمعارض السياحية بعد تحرير الجزء الكبير من أراضي الجمهورية العربية السورية وآخرها مدينة دير الزور .

أولاً الشركات النوعية التي تساهم بها الشركة :

1- شركة الشام للفنادق والسياحة :

تم في عام 2017 كما في الأعوام السابقة اعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية اللازمة لكافة التجهيزات الفنية المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية.

2- شركة اللاذقية للفنادق والسياحة :

استكمالاً لاعمال التجديدات والاستبدالات التي جرت سابقاً، تمت في عام 2017 اعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية للتجهيزات المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية، كما بدأ العمل على استكمال المراحل التحضيرية للمرحلة الثانية الملحوظة في عقد تأسيس شركة اللاذقية للفنادق والسياحة (مشروع الفندق) وان الشركة قد فوضت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باستكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا المرحلة والبدء بهذه الأعمال .

3- شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية:

استكمالا لأعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق فقد تمت في عام 2017 كما في الأعوام السابقة اعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية تنفيذاً للنصوص التعاقدية .

كما عمدت الشركة، نظرا لانعدام قدوم سواح أجانب حاليا على محاولة تأمين موارد ثابته وحد أدنى لها، نظرا لانعدام السيولة الأجنبية حاليا في القطر .

وتأكيداً على كتب المطالبة السابقة الموجهة من شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية الى وزارة السياحة بطلب تسديد المديونية المترتبة عليها، اعادت واكدت الشركة المطالبة بمديونيتها وذلك بموجب كتابها رقم 2/ ص.ش.ص تاريخ 2015/1/14 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 352/ و تاريخ 2015/1/15، ثم عادت وأكدت على تلك المديونية بموجب كتاب الشركة رقم 561/ص تاريخ 2015/9/17 والمسجل لدى وزارة السياحة برقم 8853/و تاريخ 2015/9/17، وهذه المديونية مسجلة في ميزانية الشركة وستبقى الى أن تسددها الوزارة، وتبعا لما ذكر أعلاه، تلقى السيد رئيس مجلس الادارة كتابا من السيد وزير السياحة تحت رقم /3645/ تاريخ 2016/9/19 بهدف بحث موضوع ديون الشركة على الوزارة وموضوع أرباح الوزارة والأمل بتلبية دعوة الوزارة لعقد اجتماع مشترك للوصول الى الحلول والتدابير المناسبة .

رحبت الشركة ممثلة برئيس مجلس ادارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي بطلب السيد الوزير وأجابت بموافقتها على عقد الاجتماع بموجب كتاب الشركة رقم 564/ص تاريخ 2016/9/21 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم /8372/ تاريخ 2016/9/21 حددت فيه تواريخ في الشهر العاشر لعام 2016 للاجتماع .

وبتاريخ 2016/10/10 جرى اجتماع مشترك بين كل من الشركة برئاسة رئيس مجلس ادارتها وممثلي وزارة السياحة السادة : المهندس محمد رامي مرتيني معاون السيد الوزير والمهندس سعد الدين الأحمد والسيد اسماعيل ناصر، جرى فيه البحث في مطالبات الطرفين بما يخص الديون والأرباح وتبعا لذلك أرسلت الشركة للوزارة الوثائق المؤيدة لمطالباتها وذلك بموجب كتابها رقم 665/ص تاريخ 2016/11/7 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم /9804/ تاريخ 2016/11/7، **وتبعاً لما اتفق عليه وبعد عدة اجتماعات نظم محضر اجتماع أصولي وقع عليه كل من ممثلي الشركة برئاسة رئيس مجلس إدارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي وممثلي وزارة السياحة كل من السادة المهندس محمد رامي مرتيني معاون وزير السياحة وبسام ماضي مدير الشؤون القانونية في الوزارة وإسماعيل ناصر رئيس دائرة محاسبة الاستثمار.**

حيث أبدى ممثلو وزارة السياحة ضرورة معالجة موضوع المديونية في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية و وجوب تسوية وتسديد كامل الحسابات المعلقة وتحديد ميزانية 2004 المدققة والمعتمدة أصولا كنقطة انطلاق لهذه التسوية وبما يحقق مصلحة الطرفين .

وكذلك الحال بالنسبة لشركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية .
وأرسل المحضر أصولاً إلى السيد وزير السياحة لاتخاذ ما يلزم .
ونأمل أن يكون عام 2018 عام خير من أجل الوصول إلى حل يرضي رغبة الطرفين.

4- شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية :

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة ، بأن الشركة قامت في عام 2011 استكمالاً لاعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق باعمال التجديدات والصيانات الدورية كما في السنوات السابقة، تنفيذا للنصوص التعاقدية.

ونظراً لاستمرار الظروف الإستثنائية في القطر بشكل عام وفي محافظة دير الزور بشكل خاص لم تقم الشركة خلال العام 2016 بأي أعمال تذكر بسبب إغلاق الفندق بشكل كامل وانقطاع الطرق المؤدية إليه، ,ولم تقم الشركة كذلك في عام 2017 بأية أعمال وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، وتـــم الإبقاء فقط على عناصر لحراسة الفندق عندما يتمكنوا من الوصول إليه، وقـــد حاول المسلحون في الفترة الأخيرة إلحاق الضرر بالفندق إلا أنـــه ولله الحمد تمكنت قوات الجيش العربي السوري من دحرهم، ولـــم يتسنى لنا التأكد مـــن مدى الأضرار التي لحقت بالفندق علما أنه نظـــم سابقا ضبط شرطة نتيجة حوادث اعتداءات سابقة علـــى الفندق تحت رقـــم /8417/ تاريخ 2015/9/17 بين فيه الأضرار التي لحقت بالفندق بمبلغ

تقديري حوالي /000 000 47/ل.س، ومازلنا لانعلم أي شيء عن الفندق وعن الأضرار التي لحقت به في الفترة الأخيرة .

تأكيداً على كتب المطالبة السابقة الموجهة من شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية الى وزارة السياحة بطلب تسديد المديونية المترتبة عليها، اعادت واكدت الشركة المطالبة بمديونيتها وذلك بموجب كتابها رقم2/ ص.ش.د تاريخ 2015/1/14 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 354/ و تاريخ 2015/1/15 وكان آخرها كتابنا رقم 561/ص تاريخ 2015/9/17 و المسجل لدى وزارة السياحة برقم 8853/و تاريخ 2015/9/17، وهذه المديونية مسجلة في ميزانية الشركة وستبقى الى أن تسددها الوزارة وتبعا لما ذكر أعلاه، تلقى السيد رئيس مجلس الادارة كتابا من السيد وزير السياحة تحت رقم /3645/ تاريخ 2016/9/19 بهدف بحث موضوع ديون الشركة على الوزارة وموضوع أرباح الوزارة والأمل بتلبية دعوة الوزارة لعقد اجتماع مشترك للوصول الى الحلول والتدابير المناسبة .

رحبت الشركة ممثلة برئيس مجلس ادارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي بطلب السيد الوزير وأجابت بموافقتها على عقد الاجتماع بموجب كتاب الشركة رقم 564/ص تاريخ 2016/9/21 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم /8372/ تاريخ 2016/9/21 حددت فيه تواريخ في الشهر العاشر لعام 2016 للاجتماع .

وبتاريخ 2016/10/10 جرى اجتماع مشترك بين كل من الشركة برئاسة رئيس مجلس ادارتها وممثلي وزارة السياحة السادة : المهندس محمد رامي مرتيني معاون السيد الوزير والمهندس سعد الدين الأحمد والسيد اسماعيل ناصر، جرى فيه البحث في مطالبات الطرفين بما يخص الديون والأرباح وتبعا لذلك أرسلت الشركة للوزارة الوثائق المؤيدة لمطالباتها وذلك بموجب كتابها رقم

665/ص تاريخ 2016/11/7 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم /9804/ تاريخ 2016/11/7، **وتبعاً لما اتفق عليه وبعد عدة اجتماعات نظم محضر اجتماع أصولي وقع عليه كل من ممثلي الشركة برئاسة رئيس مجلس إدارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي وممثلي وزارة السياحة كل من السادة المهندس محمد رامي مرتيني معاون وزير السياحة وبسام ماضي مدير الشؤون القانونية في الوزارة وإسماعيل ناصر رئيس دائرة محاسبة الاستثمار.**

حيث أبدى ممثلو وزارة السياحة ضرورة معالجة موضوع المديونية في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية و وجوب تسوية وتسديد كامل الحسابات المعلقة وتحديد ميزانية 2004 المدققة والمعتمدة أصولا كنقطة انطلاق لهذه التسوية وبما يحقق مصلحة الطرفين .

ونأمل أن يكون عام 2018 عام خير من أجل الوصول إلى حل يرضي رغبة الطرفين.

- خدمات الإطعام والمبيت في حقول شركة الفرات للنفط

وبعد ان اصدر القضاء بجميع درجاته ومراحله بما فيها الهيئة العامة لمحكمة النقض قراره بعدم وجود عنصر جزائي وان النزاع مدني بحت ، وبعد اكتساب تلك القرارات الدرجة القطعية، كما سبق ان اشرنا اليه في تقريرنا السابق والى قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض التي فصلت لصالح الشركة في النزاع الجاري مع شركة الفرات للنفط وبعد ان تم الفصل في جميع الدعاوى الجزائية ضد كل من الشركة ورئيس مجلس اداراتها ومديرها العام وصدور قرار محكمة استئناف الجنح بتصديــق قرار محكمة بداية الجزاء بحفظ الملف ومشاهدة النيابة العامة ، طُعن

به بالتدخل بالدعوى من الشركة السورية للنفط، فرفضته محكمة النقض بقرارها القطعي رقم 2590 تاريـــخ 2006/11/20، وهكذا وبعد أكثر من عشر سنوات من الدعاوى ظهر الحق وتبين ان الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام لم يقوموا إلا باعمال مشرفة للشركة وصحيحة تقتضيها مصلحتها، وان كل ما نُسِب للشركة وبالتالي اليهم لم يكن الا محض افتراء وتضليل،لمحاولة عرقلة مسيرة الشركة التي تسير الى الأمام ولمحاولة منعها من استيفاء اتعابها حفاظاً على اموالها وثقة مساهميها، لذا قامت الشركة بعد انتهاء الاتهامات الجزائية التي اقامتها شركة الفرات للنفط، بمتابعة تحصيل استحقاقاتها السابقة ومتابعة التحكيم ، الذي اوقفته الشكاوي الجزائية المغرضة التي قامت بها شركة الفرات للنفط بعد ان نُقِضت دعاويها ومراجعاتها من اعلى السلطات القضائية السورية والذي اعتبرتها جميعاً منعدمة نظراً لاقامتها بصورة مخالفة للقانون وللواقع وللحقيقة .

لذا عادت الشركة لمتابعة التحكيم فيما بينها وبين الفرات للنفط لقبض استحقاقاتها السابقة والتي رفضت الشركة في حينه قبضها من الفرات للنفط بصورة مخالفة لاحكام العقد ، كما بينا في حينه، ونظراً لوفاة المحكم المسمى من الشركة ووفاة محكم شركة الفرات للنفط كذلك، وتقاعد رئيس هيئة التحكيم، طلبت الشركة استئناف اجراءات التحكيم تنفيذاً لاحكام العقد، وتقدمت الشركة الى محكمة البداية المدنية بطلب تسمية محكم مرجح بعد ان سمت كل من الشركة والفرات للنفط محكميها وعينت محكمة البداية المدنية المحكم المرجح المستشارة لدى محكمة الاستئناف، فكررت الشركة امامها نفس طلباتها السابقة موضوع نزاعها مع الفرات للنفط القاضية بالزام التسديد للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية قيمـــة فواتير الاقامـــة والاطعام والفارق بزيادة الاسعار بنسبة 15% المستحقة عليها وفق احكام العقد اضافة للفائدة بمعدل 9% اضافة الى رد بدل الكفالة المقدم لها.

ولقد صدر حكم المحكمين لصالح الشركة في شهر شباط لعام 2012، تقدمت الفرات للنفط بدعويين الاولى استئناف لحكم المحكمين والثاني المطالبة بإبطال حكم المحكمين اذ ان حكمهم وفق احكام العقد ليس قطعياً، وبعد عدة جلسات ومداولات ردت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الذي تقدمت به شركة الفرات للنفط وذلك بموجب قرارها المبرم رقم 39 تحكيم أســـاس 3075 تاريخ 2012/6/21، إلا ان نفس المحكمة و خلافاً للقانون قضت بإبطال حكـــم المحكمين الذي صدر لمصلحة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وذلك بموجب قرارها رقم 40/تحكيم اساس 56 تاريخ 2012/6/21 .

لجأت الشركة بالطعن ضد هذا القرار امام الغرفة المدنية لدى محكمة النقض وبتاريخ 2012/12/18، فصلت الغرفة المدنيـــة لدى محكمة النقض بالطعـــن المقدم لاقرارها رقـــم 500 اساس 445 لعام 2012 الذي قضى بقبول طعن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ونقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم 40 تاريخ 2012/6/21 .

وبتاريخ 2012/12/26 تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بطلب تجديد بعد النقض أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق حيث أصدرت هذه المحكمة بتاريخ 2013/4/3 قرارها المبرم رقـــم 29 أساس 44 برد دعوى بطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5 لعدم قيامها على اساس قانوني سليم .

ولجأت شركة الفرات الى تقديم دعوى مخاصمة خاصمت فيه محكمة الاستئناف التي أصدرت القرار رقم 39 اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة رد استئناف شركة الفرات بقرار مبرم لعدم قابلية الحكم الصادر للاستئناف وبتاريخ 2013/8/25 ردت غرفة المخاصمة ورد القضاة لدى محكمة النقض الدعوى التي تقدمت بها شركة الفرات للنفط بموجب قرارها رقم 256 اساس 575 .

تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية أمام محكمة الاستئناف المدنية بدمشق بطلب اعطاء صيغة التنفيذ لحكم هيئة المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5، وبتاريخ 2013/6/4 أصدرت المحكمة قرارها المبرم رقم 57/ تحكيم أساس 89 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين .

خاصمت شركة الفرات للنفط هذا القرار أمام غرفة المخاصمة ورد القضاة، لدى محكمة النقض وبتاريخ 2014/6/25 ردت غرفة المخاصمة لدى محكمة النقض دعوى المخاصمة التي تقدمت بها شركة الفرات وذلك بموجب قرارها رقم 79 اساس 309، وأصبح بالامكان وضع الحكم موضع التنفيذ، اذ حررت رئاسة التنفيذ الاخطار التنفيذي لشركة الفرات للنفط والذي تبلغته بتاريخ 2013/7/4 أصولا .

وجريا على العادة منذ حوالي عشرون عاما لجئت شركة الفرات للنفط الى المماطلة في الدعاوى لعرقلة تسديد الحقوق للشركة والى مخاصمة القضاة الذين أصدروا القرارات .

وبعد أن استنفذ وكلاء شركة الفرات للنفط جميع الطرق التي تخالف النظام العام لعرقلة تنفيذ شركتنا للقرار التحكيمي لجأت الى اسلوب غريب ومستهجن جديد ولا سابقة له بتحريضها للمؤسسة العامة للنفط وهي الشركة الام لشركة الفرات للنفط من أجل تقديم دعوى جديدة ضد الشركة المتفرعة عنها الفرات للنفط وضد شركتنا وذلك امام محكمة الاستئناف المدنية في دمشق سمتها دعوى اعتراض الغير ضد القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية رقم 39 تحكيم اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة لاحقاق الحق واعطاء الشركة قرارات مبرمة لحقوقها بعد قرابة عشرين سنة وذلك برد استئناف شركة الفرات للنفط على حكم المحكمين المودع ديوان محكمة الاستئناف، وبعد عدة مرافعات وتبادل للمذاكرات اصدرت محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق بالاجماع قرارها المبرم رقم 206 اساس

3566 لعام 2014 قضى كذلك برد الاستئناف المخالف للقانون للجهة المعترضة اعتراض الغير (المؤسسة العامة للنفط).

علماً ان محامي المؤسسة العامة للنفط الذي اقام الدعوى على شركة الفرات للنفط هو نفسه محامي الفرات للنفط ؟؟؟ الذي استنفذ جميـــع الطرق والأساليب لوقف تنفيـــذ القرار ضد شركة الفرات .

وبعد كل هذه الدعاوى وجميع القرارات التي صدرت لمصلحة الشركة أصبحنا لاندري الى ماذا ستلجأ شركة الفرات للنفط والى متى ستدعمها بعض السلطات خلافاً للقانون وللانظمة والمنطق والحق وتقبل شكلا أساليب ملتوية، وتتريث الشركة الآن بالتنفيذ على شركة الفرات والشركات المالكة لها ريثما تتغير الظروف والجهات التي تساند الفرات للنفط، وتبقى المديونية مسجلة في ميزانية الشركة الى أن يجري تسديدها .

5- شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية :

بينت الشركة في تقريرها العام السابق الوضع بحميع تفاصيله، ولاشيء جديد يستوجب أو يستحق الذكر .

6-شركة حماة للفنادق والسياحة :

بينت الشركة في تقرير مجلس ادارتها المقدم للهيئة العامة العادية العام السابق على كل التفاصيل وأيدت الهيئة العامة خطوات الشركة ولايوجد أي جدبد يستوجب أو يستحق الذكر .

7- شركة الفرات للفنادق والسياحة :

إشارة الى توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الذي بلغ الى إدارة الشركة ع/ط السيد وزير السياحة بطلب إعادة تأهيل فندق بادية الشام، وتبعا لذلك عرض الموضوع على مجلس ادارة الشركة وأخذ المجلس بالإجماع قرارا في جلسته رقم /149/ تاريخ 2017/10/31 بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية .

8- الشركات النوعية المتخصصة التي تساهم بها الشركة :

ليس لدينا من نضيفه عما ذكرنا العام الماضي وسنعرض عليكم مستقبلا دمج بعض نشاطات هذه الشركات، بعد أن اكتملت الخبرات لدى هذه الشركات الثلاث، وتأمنت الصيانة والادارة لهذه الشركات المختصة **الثلاث** وتكون مهمتها مكملة لتسويق وتنشيط السياحة لمنشأة الشركة، وبذلك تتوحد المسؤولية لدى جهة واحدة وتؤدي الى تحسين الاداء للسياح الوافدين مستقبلا عندما تسمح الظروف بذلك، بحيث يؤدي حصر ملكية أغلبية نشاطات الشركات الثلاث بشركة واحدة كما كان الحال عند التأسيس قبل اكتسابها لتلك الخبرات وقبل تطور السياحة .

أ – شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية " الشام للفنادق "

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرناه العام الماضي .

ب – شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية

ليس لدينا ما نضيفه عن العام السابق .

ج – شركة الشام للسياحة (شامتور)

قامت هذه الشركة في الاعوام السابقة ولغاية نهاية شهر آذار 2011 بدور هام في استقبال السياح في سورية وكذلك عمليات انتقال السياح والمجموعات السياحية القادمة الى سورية وتقديم خدمات النقل لهم على بولماناتها وسياراتها .

ويجري تجديد وتأهيل مختلف بولمانات الشركة ليصبح مايمكن اصلاحه في وضع جاهزية ممكنة، مع تأجير قسم منها للجامعات ، ونظراً لانعدام السياحة الصينية أي من الصين لسوريا قمنا بايقاف مكتب الشركة بالصين عن نشاطاته، وافتتحت الشركة فرع لها في الخليج العربي وأوروبا لتأمين تسويق السيّاح الاوروبيين من بلاد اوروبا لبقية بلدان المنطقة ، ونتيجة الظروف الحالية تم اغلاق فرع اوربا بفرنسا ، وتم احداث فرع للشركة في دولة الامارات ومركزها دبي، ويقوم مكتب دبي حالياً كذلك بمهام اقامة المعارض والاحتفالات ومن المنتظر ان يشهد هذا الفرع نشاطه حين استقرار الأوضاع بشكل نهائي .

- واحة الشهباء والبادية:

كنا قد نوهنا في تقاريرنا السابقة عن موضوع أرض واحة الشهباء في مدينة حلب حيث أوضحنا بأن الشركة قامت بشراء جزء من العقار رقم/11474/ (أرض واحة الشهباء حاليا) من مجلس مدينة حلب والذي كان مؤجرا لها وذلك لإقامة منشأة سياحية عليها ولكن مجلس المدينة أخلت بالتزاماتها في منح التراخيص اللازمة، ولما كانت هذه الأرض هي متوقفة عن الاستثمار منذ انتقال ملكيتها للشركة وعدم الاستفادة منها للسبب المذكور أعلاه كونها أرض زراعية غير معدة للبناء وذلك نتيجة عدم تبديل الصفة العمرانية لها .

كما كنا قد بينا بأن الشركة قد قامت بتسديد ثمن أرض البادية ولم تقم الشركة بتسديد المبلغ ولا نعتقد بإمكانها تسديده قريبا، لذا نقترح موافقتكم على بيع هذه الأرض للشركة و/أو للغير لتسديد مديونيتها.

والشركة إذ ترى بوادر الاستقرار واستعادة بعض النشاط التشغيلي للشركة وما قد يتطلب هذا الأمر توفير سيولة مالية لرفد منشآت الشركة العاملة حاليا بما يضمن توسعها وتجديدها، لذا يقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة القادمة للشركة تفويض رئيس المجلس إيجاد سبل للاستفادة من هذين العقارين ماديا بما في ذلك بيعهما .

9- فندق شهباء الشام

اضافة الى ماذكرنا في تقاريرنا السابقة حول هذا الفندق واجراءات التحكيم مع وزارة السياحة. فقد عينت هيئة التحكيم لجنة من الخبراء لتقدير مقدار التعويض المستحق للشركة وتقدموا اليها بتقرير مؤرخ في 2011/11/25 تضمن ان ما يستحق للشركة من تعويض هو (16.905.254) ليرة سورية، و لما اعترضت الشركة على هذا التقرير واعتباره **قليلا** أصدرت هيئة التحكيم بتاريخ 2012/5/3 قرارها المبرم الذي قضى بأحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بتقاضي مبلغ /26.156.146/ ليرة سورية تعويضاً عن الاضرار المادية التي لحقت بالشركة جراء قيام وزارة السياحة انهاء عقد ادارة فندق شهباء الشام في حلب قبل انتهاء مدة العقد القانونية خلافاً لاحكام العقد الموقع بين الطرفين والمصدق من المجلس الاعلى للسياحة.

وقد تقدمت الشركة بطلب اكساء حكم المحكمين صيغة التنفيذ . وفي جلسة 2013/9/22 أصدر السيد رئيس محكمة القضاء الاداري القرار رقم 835 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين الصادر في 2012/5/3 وأبلغت وزارة السياحة بذلك أصولاً.

10 - فندق تدمر الشام

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة تنظر هيئة التحكيم في قرار وزارة السياحة انهاء عقد ادارة الفندق قبل انتهاء مدته، ولقد عقدت هيئة التحكيم جلسات خلال عام 2012 ورفضت وزارة السياحة التعويض العيني للشركة تلافياً لتسديد وزارة السياحة اموال من خزينة الدولة.

وفي جلسة 2013/10/10 أصدرت هيئة التحكيم حكمها الذي قضى بأحقية الشركة على تقاضي مبلـــغ /10.862.780/ ل.س فقط عشر ملايين وثمانمائة واثنان وستون الفاً وسبعمائة وثمانون ليرة سورية و كذلك مبلـــغ /1.000.000/ ل.س مليون ليـــرة سوريـــة لقاء مادفعته الشركة عن حصة وزارة السياحة مـــن نفقات واتعاب التحكيم و كذلك فائدة قانونية بنسبة 5% بعد مضي شهر تقريباً من تاريخ صدور قرار التحكيم وحتى الوفاء التام قراراً مبرماً صدر وتلي علناً .

ولقد اكسى مجلس الدولة صيغة التنفيذ على هذا الحكم والذي اصبح مبرماً وابلغت الشركة وزارة السياحة بالقرار القطعي اصولاً وبانتظار التسديد .

11- فندق ايبلا الشام

كما كان الامر لفندقي شهباء الشام وتدمر الشام قامت وزارة السياحة كما ذكرنا بتقاريرنـــا السابقة، بإستصدار قرار بفسخ عقد ادارة فندق ايبلا الشام، والذي كانت قد حددت فيه موعد انتهاء عقد الادارة في 2013/12/31 وذلك بموجب كتابها للشركة تحت رقم 10032/ 2/4 تاريخ 1994/12/31 الذي حدد تاريخ بدء العقد وانتهائه، واستولت بواسطة الشرطة علـــى ملعب الغولف رغم معارضة الشركة بذلك .

وقد كانت الشركة قد لجأت الى التحكيم وفقاً لما هو منصوص عليه في العقد فسمت محكمـــاً عنها وسمت وزارة السياحة محكماً عنها وعين السيد رئيس مجلس الدولة المستشار محكمـــاً مرجحاً.

وقد تقدمت الشركة أمام هيئة التحكيم بمطالبها المتمثلة بالتعويض العيني أي بإعادة الحال الى ما كان عليه أي بإعادة تسليمها الفندق وملحقاته بما في ذلك ملعب الغولف لادارته خلال مدة مساوية للمدة التي حرمت منها ووفقاً لاحكام العقد، عوضاً عن التعويض المادي الناجم عن انهائها لعقد الادارة .

وفي جلسة 2014/12/23 اصدرت هيئة التحكيم الناظرة بالخلاف الناشب بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ووزارة السياحة قرارها المبرم الذي قضى:

1- بقبول طلب التحكيم شكلاً

2- وبعد أن رفضت وزارة السياحة التعويض العيني، قبوله موضوعاً باحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بالحصول على حقوقها من وزارة السياحة لقاء الاضرار والخسائر التي لحقت بها جراء قيام وزارة السياحة بالغاء عقد الادارة خلافاً للقانون.

علما بأن مجلس الدولة كان قد أصدر الرأي 130 لعام 2013 ملزما لهيئة التحكيم باعتبار ملعب الغولف جزء من عقد ادارة فندق ايبلا الشام .

3- احقية الشركة بأن تتقاضى من وزارة السياحة المبالغ الغير مدفوعة من تكاليف انشاء وتجهيز ملعب ونادي الغولف التابع لفندق ايبلا الشام.

قراراً مبرماً صدر وتلي علناً في دمشق بتاريخ 2014/12/23.

والشركة اذ تحترم القرارات القضائية تؤكد على الغبن الذي لحق بها نتيجة عدم قيام هيئة التحكيم ولجنة الخبرة الاخذ بعين الاعتبار فروقات اسعار الصرف وفوات المنفعة والضرر

المعنوي والمادي الذي لحق بالشركة، وتأسف لأن وزارة السياحة لم تقبل الحل الودي والتعويض العيني حفاظاً على اموال الدولة والعودة عن فسخ العقد وتنفيذه بالكامل برفضها التعويض العيني، ولذا تجد نفسها مضطرة للقبول بالتعويض المادي حفاظاً على مصلحة الشركة والمساهمين، وتأمل الشركة في أن تتمكن من تحصيل حقوق مساهميها.

وتبعاً لما تقدم عمدت الشركة الى مخاطبة وزارة السياحة عبر كتب عديدة وآخرها الكتاب رقم 158/ ص تاريخ 2015/3/9 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 2428/و تاريخ 2015/3/10 طالبة فيه تأكيداً على كتبها السابقة المبادرة الى تسديد جميع المبالغ المطلوبة منها بالنسبة لمطالبة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وكذلك مطالبة الشركات التي تساهم بها، ورغم المطالبات العديدة لم تقم الى الآن وزارة السياحة بتسديد المبالغ المترتبة عليها، ولم يكن بوسع الشركة الا أن تسجل في الميزانية هذه المديونية وستستمر بمطالبة وزارة السياحة بتسديد المديونية حتى تحصيلها قانونا .

12- خدمات الاطعام (الكاترينغ) للطائرات الاجنبية التي تؤم القطر :

ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن الشركة حققت لأول مرة في سوريا خدمات الاطعام لشركات الطيران على احدث الاساليب الحديثة، أدت الى تعاقد جميع الشركات الاجنبية التي تستخدم مطار دمشق الدولي ولا ترغب بالتزود بخدمات الاطعام من شركة الطيران السورية لنوعيتها التي لاتلائم تلك الشركات، واللجوء لشركتنا للتزود بالاطعام وخدماته منها، محققة بذلك نجاحات كبيرة في مجال تقديم وجبات الطعام والخدمات المميزة، وحصلت شركتنا

منها على علامات جودة عالية وصلت الى100% من كبريات الشركات الاجنبية مثال ذلك شركة ايرفرانس الفرنسية وKL M الهولندية، وأخيرا SAS الاسكندنافيه، وأصبحت اخيرا تقدم تلك الخدمات لجميع الشركات الاجنبية والعربية التي تتزود بخدمات الاطعام من سورية بما في ذلك شركة أجنحة الشام التابعة للقطاع الخاص السوري التي تؤم سورية، وأخيرا شركة فلاي داماس، ما عدا شركة الطيران العربية السورية التي لديها مطبخ وتجهيزات خاصة زودت بها الدولة منذ عشرات السنين .

وقد كلفت شركتنا بتقديم الضيافات والخدمات في قاعات الشرف الرئاسية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بدمشق وتقديم خدمات الاطعام لطائرات الرؤساء القادمين لدمشق.

ولقد وجهت المؤسسة العامة للطيران المدني كتاباً برقم 8203 تاريخ 2010/12/28 تطلب فيه من الشركة، استعادة هذه المنشأة التي أحدثناها ولما كان العقد المبرم بيننا قد اصبح مجدداً وفقاً لاحكامه وينتهي عام 2020، فقد اجبنا بكتابنا رقم 2035 / ص تاريخ 2010/12/29 بأن مدة العقد التعاقدية المصدق من المجلس الاعلى للسياحة تنتهي بتاريخ 2020/12/29 .

وقد كلفت المؤسسة العامة للطيران المدني شركتنا بإصلاح ما أصاب مانستعمله لتقديم خدمات الاطعام في مطار دمشق جراء الاحداث الاخيرة ، وقامت الشركة بتشكيل لجان من أجل اعادة تأهيل الكاترينغ واعادة تشغيله، وقد قامت الكوادر الوطنية في الشركة باعادة تشغيل قسم من المنشأة وبعد ذلك باشرت وتستمر بالعمل في تقديم خدمات الاطعام للشركات المحلية .

الاستعلام الضريبي

في بداية شهر كانون الثاني لعام 2013 قامت بعثة من الاستعلام الضريبي التابعة لوزارة المالية بزيارة ميدانية لفندق الشام، وقامت بتدقيق الواردات من عام 2004 لغاية 2011 بحجة ان اعفاءات الشركة تنتهي في عام 2003 وهذا يخالف الواقع اذ ان اعفاءات الشركة كانت لا زالت قائمة، ووجدت البعثة بأنه لم تصرح الشركة للدوائر المالية عن جميع واردات الفندق لهذه الاعوام وخاصة لاعوام 2004 و2005 و 2006 بالنسبة لضرائب الانفاق الاستهلاكي، وبلغ اجمالي المبالغ التي وجدت بأنه لم تصرح عنها للدوائر المالية حوالي 800 مليون ل.س غالبيتها العظمى اي قرابة خمس وتسعين بالمئه منها للسينما والمركز الصحي ولحسميات الزبائن وذلك عن اعوام 2004 و2005 و2006 ، وهذه المرافق معفاة اصلاً قانونا اضافة لاعفاءات الشركة.

وقد قامت مديرية مالية دمشق بدراسة الضبط المذكور المحال اليها من وزارة المالية فتبين وجود عدد من المغالطات، حيث بين قسم الورادرات في دائرة الانفاق الاستهلاكي في مديرية مالية دمشق احقية الشركة بالاعتراض على الضبط وذلك من خلال الاقرار باعفاء مبالغ تقارب 350.000.000 ل.س من خضوعها لرسوم الانفاق الاستهلاكي والتي وردت في ضبط الاستعلام الضريبي رقم /1/ لعام 2013 بشكل تعسفي.

وتبعاً لذلك قامت الشركة باللجوء الى القضاء الاداري في مجلس الدولة لاثبات ظلم عدم صحة ضبط الاستعلام الضريبي ، وبعد عدة مرافعات اصدرت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي المذكور وتم تكليف خبرة حول ذلك حيث جاء في تقرير الخبرة بأن الضبط المنظم بوضعه الحالي غير صالح لان يكون اساس للتكليف ولا بد من اعادة النظر في الضبط باكمله واعادة التكليف بناء على اسس قانونية صحيحة.

وقد طعنت ادارة قضايا الدولة بهذه الخبرة وتم تعيين خبرة ثلاثية وأعدت تقريرها وقدمته للمحكمة .

وبتاريخ 2014/6/18 اصدرت المحكمة الادارية العليا قرارها رقم 594 الذي قضى بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي رقم 1 لعام 2013 وكافة اثاره بقرارها المبرم لحين البت باساس الدعوى.

وقامت الشركة بالحصول على اذن من محكمة القضاء الاداري في مجلس الدولة بتسديد ضريبة دخل الارباح الحقيقية التي حققتها الدوائر المالية على منشآة فندق الشام عن اعوام 2004 و2005 و 2006 وقد قضت المحكمة الإذن للشركة بالسماح لتسديد هذه المبالغ مع التحفظ، مع الحق للشركة باسترداد هذه المبالغ عند صدور حكم قضائي مبرم بإبطال ضبط الاستعلام الضريبي المذكور اعلاه.

وأعيد ملف الدعوى لمحكمة القضاء الاداري في مجلس الدولة للنظر بأساس الدعوى وبعد عدة جلسات وبعد اجراء الخبرات المطلوبة واطلاع المحكمة على وثائق الدعوى وأقوال الطرفين ودفوعهما والخبرة الفنية الأحادية والثلاثية الجارية بالدعوى وجدت أن هذه الخبرات جاءت على أساس قانوني سليم وقد اطمأنت المحكمة الى ما قامت عليه الخبرة، الأمر الذي يتعين عليه الحكم وفق ما انتهت اليه الخبرة واتخاذه أساسا للحكم ولاسيما في ضوء امتناع الهيئة العامة للضرائب والرسوم من تقديم وابراز البيانات التي طلبتها الخبرة الحسابية وعدم تعقيب الادارة المدعى عليها أي الهيئة العامة للضرائب على ما أفاد به الخبراء من امتناع الهيئة العامة عن تقديم البيانات المطلوبة ومن حيث أنه وفي ضوء ما سلف بيانه أصبحت الدعوى قائمة على مؤيداتها القانونية السليمة وجديرة بالقبول موضوعا ولكل هذه الأسباب، حكمت محكمة القضاء الاداري في مجلس الدولة بتاريخ 2015/12/29 بأساس الدعوى حيث قبلت طلبات الشركة والطلبات العارضة شكلا وقبلت الدعوى موضوعا والطلبات العارضة واعلان انعدام محضر الضبط المنظم من قبل الاستعلام الضريبي رقم /1/ تاريخ 2013/1/8 لكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج وإلغاء كافة الانذارات الصادرة عن الادارة المدعى عليه أي الهيئة العامة للضرائب ممثلة بمديريات المالية في المحافظات على الضبط المذكور، وكذلك إلزام الادارة المدعى عليها بإعادة جميع المبالغ المسددة من قبل الشركة لقاء الضبط المذكور في حال تم دفعها فعلا .

ونتيجة المتابعة الحثيثة من إدارة الشركة وذلك عبر وكلائها القانونيين بتقديم الدفوع والإيضاحات ووجهات النظر القانونية بأن الشركة تمسك قيوداً حسابية منتظمة وتظهر وضعها المالي بصورة حقيقية وتسدد الضرائب المترتبة عليها بانتظام وملتزمة بتقديم بياناتها المالية السنوية ضمن المهل القانونية وبعد تكليف الخبرات الفنية من قبل المحكمة ودراسة ملف الدعوى من كافة الجوانب ولله الحمد وصلت هيئة المحكمة إلى قناعة بأن ضبط الاستعلام الضريبي الذي نظم بحق الشركة كانت غير مبنية على أسس قانونية سليمة ، لذا وفي جلسة 2017/7/19 رفضت المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة طعن وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب ومديرية مالية دمشق وذلك بموجب قرارها رقم 1240 / ط / 2 وبذلك أصبح القرار الصادر عن محكمة القضاء الإداري رقم 1252 / 2 في القضية ذات الرقم 2167 لعام 2015 مبرماً بعد رفض الطعن المقدم به بقرار دائرة فحص الطعون لدى المحكمة الإدارية العليا الآنف الذكر رقم 1240 / ط / 2 أساس 1331 تاريخ 2017/7/19 .

وبعد خمس سنوات كاملة من تاريخ تنظيم الضبط المزعوم وبعد عمل ومتابعة دؤوبة ومضنية من إدارة الشركة للوصول إلى إظهار ما قامت به كان ضمن إطار الأنظمة والقوانين فجاء قرار القضاء بأن أنصفت الشركة وأظهرت بأن عمل الشركة كانت عين الحقيقة.

توجهات وزارة السياحة المستقبلية

نعود ونؤكد على ما كنا قد ذكرناه في تقاريرنا السابقة على صدور قرار المجلس الأعلى للسياحة تحت رقم /68/تاريخ 2004/11/7، بناء على اقتراح وزارة السياحة المتخذ بجلسته المنعقدة في 2004/9/8 منح فيه وزارة السياحة امكانية المساهمة في استثمارات سياحية جديدة وخاصة في المناطق التنموية التي تحددها، كما أقر ونص في هذا القرار على موافقته لبيع حصة الدولة من المشاريع السياحية القائمة ، وكذلك المتعثرة والناجمة عن مشاركة الدولة من خلال الأراضي التي تملكها (عبر الاستملاك) أو مشاركتها المالية في شركات مع مساهمين اخرين وبيعها لمساهمين جدد.

ان هذا الانفتاح والتوجه الاقتصادي المتطور المتوافق مع السياسة الاقتصادية الحالية التي تسير عليها الدولة، أعطى لوزارة السياحة المرونة في استثمار مساهماتها في الشركات والمشاريع السياحية، بحيث تستطيع أن تتخلى عن المساهمات في الشركات التي لا ترى ضرورة لاستمرارها في المساهمة بها لخسائرها المستمرة كشركة الكرنك والتي تملك الدولة بها مباشرة أو بصورة غير مباشرة أكثر من 99% من الأسهم اذ تملك وزارة السياحة نسبة 67.5% ويملك صندوق توفير البريد أكثر من 32% من الرصيد تقوم وزارة السياحة بإدارتها وبذلك تقوم وزارة السياحة بتسمية رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومع ذلك تقرر تصفيتها، كما يمكنها بيع مساهماتها في الشركات التي قد ترى عدم جدوى اقتصادية مساهمتها فيها، و/أو خلاف مع أغلبية المساهمين في تلك الشركات والمنهاج الذي تسير به .

ان هذا التوجه الحديث والانفتاح المشكور، يحقق ما كنا قد أثرناه لوزارة السياحة بكتابنا رقم 196/ص تاريخ 2001/1/29 المسجل لديها تحت رقم 1513/و تاريخ 2001/1/29، تم ايراده بالتفصيل في تقرير مجلس الادارة للهيئة العامة في 2002/4/17 عن دورته 2001 والذي ينص على مايلي:

في حال استمرار وزارة السياحة بعدم القناعة بجدوى التعاون مع مساهمي القطاع الخاص بشركتنا كما كان الأمر في السنوات العشر الأولى من إحداثها ، فلها أن تعرض على القطاع الخاص شراء أسهمها ليتمكنوا من السير بها الى الأمام ، أو شراء أسهم من يرغب من مساهمي القطاع الخاص المصابين بالإحباط مـــن هذه المواقف ، و أن تأخذ بذلك زمام قيادة الشركة والسير بها وبالأهداف التي تراها خلافاً لما كنا نراه ، وأن تأخذ قرارها النهائي بعد عرضه على الجهات المختصة ، لدفع عجلة عمل الشركة الى الأمام ، خاصة بعد أن بلغ عمرها نصف المدة الملحوظة بقانون تأسيسها، لإتمام مسيرها في نصف عمرها الثاني، كما كان الحال في سنواتها الأولى .

تدقيق حسابات الشركة وموضوع الأسهم العادية والممتازة

كنا قد ذكرنا في تقاريرنا للعام السابق والأعوام السابقة تفاصيل عن هذا الموضوع أقرتها الهيئة العامة للشركة، ولامجال لاعادة ذكرها .

ثانياً - الوضع المالي

1- ميزانيات الشركة

لقد تم إعداد الميزانية السنوية لعام **2017** وفقاً للقوانين السورية كما تم اعدادها وفق متطلبات الارشاد والافصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي نصت على اعداد الميزانية بما يتطابق مع معايير التقارير المالية الدولية /IFRS/ وبشكل خاص المعايير IFRS10 و IFERS12 ورقم IAS1 و IAS27 للمصادقة عليها من قبلكم .

ووفقا للقوانين الصادرة الخاصة بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حول إعداد ونشر الميزانية حسب المعايير الدولية علما بأننا كنا قبل ذلك نقوم بإعداد الميزانية وفقا لأنظمة الشركة المالية والمحاسبية المصادق عليها من السلطات المختصة السورية أصولا ووفقا للقوانين والأنظمة السورية المرعية، ولكن بتطبيقنا حالياً للمعايير الدولية ستتمكن الشركة مستقبلا ان ارادت ووجدت مصلحة بذلك من تسجيلها في البورصات العالمية، وتعطيها بذلك بصورة قاطعة مصداقية وشفافية وسمعة محترمة عند جميع المستثمرين السوريين و العرب والدوليين.

ويشرفنا، وما يدعونا للفخر بأن شركتنا كانت أول شركة في سورية تقوم بالاضافة الى تنظيم ميزانيتها السنوية وكافة قوائمها المالية وفقا لأنظمة الشركة وللقوانين والأنظمة السورية لاقرارها من هيئتكم العامة، تقوم كذلك لضرورات التسجيل في البورصات المالية ان رغبت بذلك بالتوازي بإعداد ميزانية ثانية وفقا للمعايير الدولية IAS ولست سنوات متتالية. وكانت الميزانية المعدة من مفتش حسابات الشركة يوافق عليها ، أكثر من ألف مساهم يحضر الهيئة العامة

للمساهمين بالاجماع ماعدا تحفظ مساهم واحد على تقرير مفتش حسابات الشركة ، حيث قام هذا المساهم اول مرة تحفظ بها بتوجيه كتاب تحت رقم5584تاريخ2005/6/27 الى وزارة الاقتصاد والتجارة، كما ذكرنا سابقاً بتقاريرنا السابقة بالتفصيل، كذلك طالباً تكليف مفتش حسابات اخر لتدقيق حسابات وسجلات وقيود الشركة وتقييمها، فقامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتسمية مفتش للحسابات وفقاً للقوانين و الانظمة النافذة لهذه المهمة الذي تقدم بتقرير يؤكد على صحة بيانات الشركة والميزانية المصدقة والمقدمة للهيئة العامة خلافاً لتحفظ هذا المساهم، ولكن عاد هذا المساهم وطلب ثانية من وزارة الاقتصاد والتجارة تسمية مفتش للحسابات آخر للقيام بنفس المهمـــة بموجب كتابه رقم 7390 تاريخ2005/8/28الموجه اليها، فكلفت وزارة الاقتصاد والتجارة مفتشاً ثانيا للحسابات، وكان أحد مدرائها السيد أكرم ميداني لهذه المهمة، الذي تقدم بتقريره الى وزارة الاقتصاد والتجارة في 2005/12/18 حول نتائج قيامه بتدقيق سجلات وقيود الشركة وميزانياتها المصدقة والمقدمة للهيئات العامة لعامي 2003 و2004 وخلاصة تقريره كما ذكرنا آنفاً الذي ابلغته وزارة الاقتصاد والتجارة لكل من هذا المساهم وللشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بكتابها رقم 1/6/1859 تاريـــخ 2006/2/5، وتبلغناه و سجل الكتاب الموجه الينا فـــي سجلاتنا تحت رقـــم 310/ و تاريخ 2006/2/7، وجاء في خلاصة كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الآنف الذكر الموجه لهذا المساهم ولشركتنا حرفياً، ما يلي:

"أن الميزانية العمومية الموقوفة في 2004/12/31 تمثـــل المركز المالي الحقيقي للشركة "

مما يفيد بأن هذه الشكاوى هي للاساءة للشركة ولاتعليل لها .

وقد ازدادت قيمة مساهمات واستثمارات شركتنا المباشرة وفي الشركات التي تساهم بها اضعافاً مضاعفة عن القيمة المكتتب بها في جميـــع الاكتتابات التي صدرت عـــن شركتنا والتـــي بلغ عددها أحد عشر اكتتاباً منذ إحداثها قبل / 39 / عاما، إذ تبلغ القيمة الفعلية لمساهماتنا واستثماراتنا بالوضـــع الراهن بتاريـــخ 2017/12/31 مبلغ / **16.415.988.496** / ل. س وفقاً لاحكام القانون/61/، ولآخر المعايير الدولية رقم 1 و27 اذ تبلغ مجموع موجودات الشركة مع الشركات التي تساهم بها مبلغ /**32.214.812.150**/ ليرة سورية ومن أصل هذه الموجودات مبلغ /**3.103.909.669**/ ليرة سورية يمثل موجوداتها المتداولة .

وتبلغ الالتزامات المباشرة وغيرالمباشرة المترتبة على كل من الشركة والشركات التي تساهم بها مبلغ /**1.716.787.794**/ ليرة سورية، من أصل هذه المبلغ هناك مبلغ /**1.438.349.444**/ ل.س التزامات متداولة . وتبلـــغ حقوق الملكية لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية مبلـــغ /**21.338.998.814**/ل.س وحقـــوق الأقلية للشركاء الذين يساهمون معها في هذه الشركات التي تساهم بها مبلغ /**9.159.025.542**/ل.س وهي تمثل بشكل أساسي مساهمات المحافظات ومجالس البلديات و وزارة السياحة بالشركات الفرعية التي تساهم بها كما هو مبين بالإيضاح /24/ من الميزانية العمومية للشركة .

2-الاحتياطيات

لقد حدد نظام الشركة الاساسي وقانون الشركات ، أسس اقتطاع الاحتياطيين الإجباري والاختياري .

وقد وصل الاحتياطي الاجباري الى نصف الرأسمال أي /312.500.000/ مليون ليرة سورية، والاحتياطي الاختياري كامل رأس المال أي /625/ مليون ليرة سوريـــة.

ولما لم تقم الشركة بتقدير موجوداتها الثابتة والمتحركة منذ أكثر من خمسة عشر عاما .

واحتراماً للمعايير والنظم الدولية الحديثة و للشفافية في حساباتها قامت الشركة في عام 2009 وتنفيذاً لاحكام نظامها المحاسبي والقانون 61 لعام 2007 بتكليف مهندسين خبراء مستقليين معتمدين من قبل المحاكم ووزارة العدل لتقييم منشات الشركات التي تساهم بها ومن ثم عرضها للمصادقة على كل ذلك من قبل مفتشي حسابات آخرين معتمدين كذلك من قبل وزارة المالية، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص، المشار إليه في الزمرة 54 حساب مساعد رقم 5422 من حساب التوزيع – النتائـــج، والعائد لاحتياطي إعادة التقديـــر الزمرة21 حساب 2123 من حساب المطاليب للمنهاج المحاسبي للشركة المصدق أصولاً والذي يعتبر جزءاً من القانون 56 لعام 1977 كما جاء في المادة /17/ منه.

وقد قدمت الشركة لوزارة المالية ومديرية مالية دمشق (مديرية الضرائب) تقييم موجوداتها وبعـــد الموافقة عليها ووفقاً لأحكام القانون /61/ لعام 2007 سددت الشركة بعد موافقة الوزارة الرسوم القانونية البالغة /32.628.157 /ل.س لعام 2010 لوزارة المالية تبعاً لذلك.

لقد ارتأت الشركة تطبيق بنود الفقرة /34/ من المعيار المحاسبي رقم/16/ والتي أوصت بأن يتم اعادة التقييم كل اربع أو خمس سنوات إلا اذا تعرضت بنود الممتلكات والمصانع والمعدات لتغيرات سريعة وجوهرية ولما كنا لانستطيع اعادة تقييم ممتلكات الشركة في ديرالزور وحماه وحوران نظراً

للظروف الحالية، وبذلك يبلغ هذا "الاحتياطي الخاص–فائض اعادة التقدير" في 2017/12/31 مبلغ /12.395.195.694/ ل.س .

3- الأرباح المجدولة والمؤجلة التوزيع

وفقا لقرارات الهيئة العامة الثامنة المنعقدة في17 نيسان1986 والتي خصصت مبلغ ثمانين مليون ليرة سورية كأرباح صافية اضافية توزع على المساهمين كأرباح استثنائية بعد عشر سنوات من تسديد كل اصدار وبواقع /250/ ل.س للسهم الواحد من أسهم الإصدارات الأربعة الأولى أي ان يوزع لكل سهم، اضافة لأرباحه السنوية بعد عشر سنوات من تسديد كل إصدار هذا الربح الاستثنائي، وهذا المبلغ يمثل كامل قيمة كل سهم من أسهم الشركة المكتتب بها والمسددة من قبل المساهم للاكتتاب بذلك السهم من أسهم الشركة .

وقد تم جدولة هذه الأرباح الاستثنائية في حينه بحيث يجري توزيعها بانقضاء عشر سنوات على دفع القسط الثاني من أقساط أسهم كل إصدار، اضافة للأرباح التي تسدد له سنويا كأرباح عن السهم المكتتب به، ويكون بذلك كل مساهم قد قبض من الشركة كامل قيمة السهم ويبقى السهم بحوزته تسدد له أرباح سنوية ثم يسدد له ما يعود لكل سهم من نصيب عند انتهاء مدة الشركة المحددة بقانون احداثها .

ولقد باشرنا بتوزيع القسائم العائدة لهذه الأرباح الاستثنائية على المساهمين منذ نهاية حزيران عام 1989 للإصدار الأول.

ولقد قامت الشركة عام 1989 بتنفيذ هذا القرار وسددتها وبواقـــع /250/ ل.س للإصدار الثاني وذلك خلال عام 1992، كما سددت قيمة الأسهم العائدة للإصدار الثالث عام 1994، ووزعت هذه الأرباح الاستثنائي العائدة للإصدار الرابع عام 1996 .

وبذلك تكون الشركة قد سددت لجميع مساهميها كامل قيمة ما سددوه من القيمة الاسمية لأسهم هذه الإصدارات الأولية الأربعة كأرباح استثنائية، إضافة للأرباح السنوية التي تقاضوها، والتي تبلغ اكثر من ست مرات القيمة الاسمية لاسهمها، وبذلك أصبح مساهمو الشركة الاوائل قد قبضوا حوالي عشرة اضعاف قيمة الاسهم الاسمية لكل سهم كأرباح.

ويستمر المساهمون وسيستمرون بتقاضي ارباح لاسهمهم، ناهيك عن بقاء الأسهم المكتتب بها بحوزتهم اضافة لازدياد قيمتها أضعافا مضاعفة منذ الاكتتاب حتى الآن .

كما جدولت الأرباح المؤجلة التوزيع لدى الشركات التي تساهم بها بحيث يجري توزيعها بتواريخ محددة بعد تسديد تلك الشركات لالتزاماتها للغير، آخذة بعين الاعتبار السيولة لديها.

4- الأرباح المحققة والمؤجلة التوزيع لدى الشركات الفرعية

وفقا لأحكام قرارات مجالس الإدارة والهيئات العامة العادية وغير العادية والاستثنائية للشركات التي تساهم بها والقاضية بتأجيل دفع الأرباح المحققة في هذه الشركات لمساهميها لحين تسديد هذه الشركات لجميع الالتزامات للغير ، وتجميد الأرباح في كل من هذه الشركات حتى ذلك الحين، وتسديدها بعد ذلك لمساهمي الشركة .

5- الأرباح المقترح توزيعها

نتيجة الظروف الحالية والمستمرة منذ منتصف آذار 2011 تراجعت الحركة السياحية في سوريا بشكل ملحوظ وكبير حتى انها توقفت بالكامل في اغلب المحافظات المتواجدة بها منشآت للشركة، ورغم هـــذه الظروف العصيبة تم لسياسة الشركة الواعية تحقيق ارباح في دورة عـــام **2017**

مبلغ/524.040.585/ل.س تضاف إلى الأرباح المدورة.علماً بأن الشركة بالرغم من أن القانون يعفيها، تسدد الضرائب والرسوم وفقاً لقوانين وانظمة صدرت عام 2006 وتوجب على الشركة تسديدها منذ عام2007 بالرغم من اعفاءاتها بموجب قانون تأسيسها، لذا تقوم الشركة بتسديدها مع التحفظ كونها معفاة منها حسب قانون تأسيسها ونأمل استردادها مستقبلاً.

إن الشركة تأمل ان تعود الحركة السياحية لسورية كما كانت في السابق وأن تحقق أرباحاً مجزية، ومع ذلك نظراً للظروف الحالية تقترح الشركة كالسنوات الثلاث السابقة توزيع مايلي من الارباح المدورة:

أ- توزيع 15% من القيمة الاسمية لقاء تسليم القسيمة رقم **43** لعام **2017** وهذه ليست فائدة وانها كما سنبين لاحقا تفوق الفوائد للأموال المجمدة لدى المصارف .

ب-منح المساهمين حسم 15% من قيمة فواتير الإقامة والطعام وأية خدمات أخرى في المنشآت التي تملكها و/أو تديرها الشركة لعام **2017** على أن تدفع الحسميات المذكورة للمساهم في نهاية كل عام دفعة واحدة، كذلك من الارباح المدورة، بعد تقديم الفواتير الأصلية الى إدارة الشركة، وعلى أن لا يتجاوز مجموع الحسميات بالنسبة للمساهم سنويا مبلغ 15% من القيمة الاسمية الإجمالية لأسهمه في الشركة . ولقد استفاد في السنوات السابقة عدد كبير من المساهمين من هذه الحسومات .

وهذه النسبة من الارباح السنوية من القيمة الاسمية للسهم هي ارباح وليست فوائد وتبقى اكبر من مبلغ الفائدة المصرفية التي تقدمها المصارف العاملة في القطر للأموال المجمدة والمودعة لديه.

ولتوزيع الارباح المذكورة أعلاه، نقترح توزيع كامل الإرباح المنوي توزيعها لعام 2017 واضافة الرصيد المتبقي للارباح المدورة .

يرجى الاطلاع والموافقة .

دمشق في 2018/2/21

رئيس مجلس الادارة

المهندس الدكتور عثمان عائدي

إيضاحات إضافية (1)

تأسست الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بموجب القانون /56/ لعام 1977 ومن مواد هذا القانون:

المادة 1- تؤسس شركة مساهمة مغفلة عربية سورية عنوانها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية.

المادة 2- تهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

المادة 8- لا تسري على هذه الشركة الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدولة وجهات القطاع العام فيها .

المادة 9- للشركة استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ .

المادة 10 – تعفى أموال الشركة وأرباحها وتوزيعاتها وكافة أوجه نشاطها وعملياتها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ بدء استثمار كل منشاة من منشاتها ما لم تكن تتمتع بميزات أفضل بمقتضى النصوص القانونية النافذة.

المادة 13- تخضع الشركة فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون لأحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 149 لعام 1949 وتعديلاته.

أعضاء مجلس الإدارة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

1 – المهندس الدكتور عثمان عائدي رئيس مجلس الإدارة : دكتوراه دولة بالهندسة – رئيس الإتحاد الدولي للفنادق والسياحة – رئيس منظمة السياحة الأوربية المتوسطية رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة .

2 – السيدة غادة نجمة نائب رئيس مجلس الإدارة: عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات السياحية – بكالوريوس في الإدارة جامعة دمشق – خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 30 عام.

3 – الأستاذ هيثم عجلاني : بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة – دبلوم مراجعة حسابات – محاسب قانوني منذ عام 2004 ويعمل في شركة طلال أبو غزالة وشركاه .

4- السيد انطون سبع : رئيس مجلس إدارة المصرف الصناعي في سوريا سابقاً – عضو سابق في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، مجاز من الجامعة السورية منذ أكثر من 40 عاماً.

5- الأستاذ مازن حمور : القنصل الفخري لجمهورية مقدونيا- رجل أعمال يعمل في قطاع السياحة منذ أكثر من خمسة وعشرون عاما .

6- الأستاذ بسام ماضي: إجازة في الحقوق ممثل وزارة السياحة.

7- الأستاذ: اسماعيل ناصر : إجازة في الاقتصاد ممثل وزارة السياحة .

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة : 48000 ل.س .

منذ تأسيس الشركة ولتاريخه إتعاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقيت وفقا لما نص عليه قانون التجارة لعام 1949 أي 6000 ل.س لعضو مجلس الإدارة و 12000 ل.س لرئيس مجلس الإدارة، علما بأن التعويضات الخاصة بممثلي القطاع الخاص هي تعويضات مستحقة وغير مسددة منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه.

علما بأن وزارة السياحة تساهم ب 25% من رأس مال الشركة وهي المساهم الوحيد الذي يملك 5% أو أكثر من أسهم الشركة منذ تأسيسها، ولا يوجد مساهمون من الشركات التابعة أو الشقيقة في الشركة.

إيضاحات إضافية (2)

موظفي الشركة ومدققها الخارجي

المديـر العام :الدكتـور جوزيف نصير دكتوراه في الحقوق من جامعة بروكسل في بلجيكا استاذ جامعي معاون وزير السياحة سابقا

المدير التنفيذي : المهندس انطون برصة : بكالوريوس هندسة مدنية خريج جامعة دمشق قام بالإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية في الإمارات ولبنان وسوريا، مدير عام لعدد من الشركات – خبرة أكثر من /40/ عام .

المدير المـالي : أحمد جلال اسطـواني: مدير مالي لعدد من الفنادق والمنشآت السياحية خبرة في الإدارة المالية لأكثر من /25/عام مدير مالي للشركة منذ 2007 .

مجموع رواتب وتعويضات الإدارة العليا والموظفين التنفيذيين : 316975 ل.س شهرياً.

عدد موظفي الشركة : 799 موظف .

يعملون في الشركات الفندقية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وهي عبارة عن سبع شركات فندقية إضافة إلى فندق قصر زنوبيا في تدمر ومنشأة الكايترينغ في مطار دمشق الدولي إضافة إلى ثلاث شركات تخصصية والعدد الإجمالي البالغ 799 موظف موزعون على الفئات التالية :

القسم	العدد
الإداري والسائقين والمركز الصحي	173
المبيعات والتسويق	30
المطابخ والمطاعم	291
العناية والاستقبال والمصبغة	198
الصيانة والمهندسين	107
المجموع	**799**

حملة الشهادات الجامعية	**85**
معاهد فندقية ومعاهد متوسطة	**271**

ان أعداد الموظفين الواردة في الجدول تمثل موظفي الشركة والشركات الأخرى التي تساهم بها وهذه الشركات هي عبارة عن شركات فندقية وشركات تخصصية تختلف أنشطتها وتقسيماتها الوظيفية وعليه فإنه من الصعب إدراج هيكل تنظيمي للشركة .

والشركة تتبع سياسة التأهيل والتدريب المستمر لكوادرها وتلتزم بمعايير الخدمة العالمية للفنادق ذات السوية الدولية

مدقق حسابات الشركة : السيد مصطفى الجاجة ويتقاضى تعويضا ماليا بمبلغ 350000 ل.س سنوياً.

إيضاحات إضافية (3)

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأرباح المحققة	25.770.075	53.070.451	107.783.221	251.540.278	524.040.585
الإرباح الموزعة	50.000.000	50.000.000	62.500.000	62.500.000	93.750.000
صافي حقوق المساهمين	20.671.314.279	20.674.384.730	20.719.667.951	20.908.708.229	21.338.998.814

- نظرا للأوضاع فإن الشركة وشركاتها التي تساهم بها تعتمد على السوق المحلي فقط وذلك لتأثر حركة السياحة الخارجية بالظروف الحالية، و وفقا لذلك لايمكن تحديد حصة الشركة في السوق المحلي والشركة لاتعتمد على أي مورد رئيسي أو زبون رئيسي ولايوجد أي عقد بين الشركة وأي من الشركات التي تساهم بها .
- مع التنويه بأنه لايوجد أي عمليات متكررة لها أثر مالي على الشركة وكذلك لايوجد صفقات مع أطراف ذات علاقة وأن كافة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تم الافصاح عنها ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة .
- وتمارس الشركة مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تدريب خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لدى منشآت الشركة .

علما أن رأس مال الشركة 625 000 000 مليون ل.س وعدد الأوراق المالية المصدرة 62 500 000 موزعة على 50 000 000 سهم ممتاز و 12 500 000 سهم عادي وأن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية منذ التأسيس قامت بتوزيع نسبة بالأرباح لاتقل عن 10% سنوياً ثم قدمت أرباحا استثنائية لكل من إصدارات الشركة الأربع الأولى وبما يساوي ثمن سهم الشركة بعد عشرة سنوات من هذه الإصدارات الأربعة وقامت بتوزيع 25% من رأس المال كأرباح منذ عام 1990 ولغاية 2011 .

مع العلم أن الشركة منذ التأسيس في عام 1977 وحتى عام 1989 قامت بتوزيع نسبة من الأرباح سنويا مابين 10% و20%.

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2017

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المحترمين: مساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية:

الرأي:

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية شركة مساهمة مغفلة والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

وفي رأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبما ينسجم مع نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك في ضوء القوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة وأقترح المصادقة عليها.

أساس الرأي :

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . لقد تم شرح مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير وفي فقرة " مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن الشركة وفق " قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقية الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة . هذا وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات .نعتقد بأن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي .

مسائل التدقيق الرئيسية :

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها .

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية:

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضًا عادلاً وواضحاً في ضوء القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض البيانات المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من الأخطاء الجوهرية سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ.وعند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك .

إن المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة .

اسم الزميل مصطفى الجاجة

رقم الترخيص / 11/35 /

رقم ٤٦١٩

مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية :

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من الأخطاء الجوهرية،سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا . ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف أي خطأ جوهري دائماً في حال وجوده . وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بمجموعها من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من عملية التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ، وكذلك التصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث إن الغش يشمل التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريف أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف الملائمة، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة .
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري متعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا .هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار في العمل .
- بتقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الافصاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل .
- كما حصلنا على أدلة تدقيق كافية وملائمة متعلقة بالمعلومات المالية للمنشآت وأنشطة الأعمال ضمن المجموعة بهدف إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتأدية عملية تدقيق المجموعة.

  ولا نزال مسؤولون عن رأينا حول التدقيق .
- نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تتبين لنا من خلال التدقيق .
- كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية وإننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد أنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر .
- من المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة نحدد المسائل الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية ونقوم بتوصيفها في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حولها أو في حالات نادرة جداً عندما نرى أن هذه المسائل لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يتوقع أن تزيد عن المصلحة العامة من الإفصاح .

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتشريعية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق القوانين والأنظمة النافذة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية .

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

دمشق في ٢٠١٨/٢/١٤

المحاسب القانوني

مصطفى الجاجة

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2017

الايرادات	الإيضاح	2016	2017
إيرادات تشغيلية	3	2,696,375,110	3,632,109,778
مصاريف تشغيلية	4	(2,256,063,555)	(2,783,373,530)
إجمالي الربح		**440,311,555**	**848,736,248**
إيرادات أخرى	5	1,806,431	1,806,431
مؤونة هبوط استثمارات فندق زنوبيا			
مصروفات إدارية	6	(68,014,657)	(74,302,324)
الربح قبل الضرائب والرسوم		374,103,329	776,240,355
الضرائب والرسوم	2-7	(61,741,936)	(89,229,647)
الربح للفترة		312,361,393	687,010,708
حصة حاملي أسهم شركة المنشات	8	**251,540,278**	**524,040,585**
حصة الأقلية	9	**60,821,115**	**162,970,123**
		312,361,393	**687,010,708**
ربحية السهم	10	**4.02**	**8.38**

المدير المالي

رئيس مجلس الادارة – المهندس الدكتور عثمان عائدي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (32)هي جزء من هذه القوائم

قائمة المركز المالي الموحدة كما هي في 31-12-2017

الأصول		2016	2017
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات و المعدات والتجهيزات	11	28,826,035,471	29,000,202,481
استثمارات محتفظ بها للبيع	12	700,000	700,000
استثمارات أخرى	13	110,000,000	110,000,000
مجموع الأصول غير المتداولة		**28,936,735,471**	**29,110,902,481**
الأصول المتداولة			
المخزون	14	332,638,487	375,043,861
الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى	15	1,080,718,415	1,084,854,315
ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة	26	52,208,665	178,412,587
التأمينات	16	5,220,751	5,220,751
الصندوق والمصارف	17	960,645,674	1,460,378,155
مجموع الأصول المتداولة		**2,431,431,992**	**3,103,909,669**
مجموع الأصول		**31,368,167,463**	**32,214,812,150**
حقوق الملكية و الالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	18	625,000,000	625,000,000
الاحتياطي الإجباري	19	312,500,000	312,500,000
الاحتياطي الاختياري	20	625,000,000	625,000,000
علاوة الإصدار	21	2,070,638,089	2,070,638,089
الاحتياطي الخاص" فائض إعادة التقدير"	22	12,395,195,694	12,395,195,694
الأرباح المحتجزة و المدورة	23	4,880,374,446	5,310,665,031
مجموع حقوق الملكية		**20,908,708,229**	**21,338,998,814**
حقوق الأقلية	24	**9,039,705,875**	**9,159,025,542**
مجموع حقوق الملكية وحقوق الأقلية		**29,948,414,104**	**30,498,024,356**
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
توزيعات أرباح باقي الشركاء مؤجلة الدفع	25	**266,581,347**	**278,438,350**
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**266,581,347**	**278,438,350**
الالتزامات المتداولة			
الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى	26	785,769,623	1,064,867,095
توزيعات مستحقة الدفع لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشات السياحية		157,717,506	163,797,466
ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة	27	209,684,883	209,684,883
مجموع الالتزامات المتداولة		**1,153,172,012**	**1,438,349,444**
مجموع الالتزامات		**1,419,753,359**	**1,716,787,794**
مجموع حقوق الملكية و حقوق الأقلية و الالتزامات		**31,368,167,463**	**32,214,812,150**

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

المهندس الدكتور عثمان عانداني

إنا الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (32) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2017

	الإيضاح	2016 ل.س	2017 ل.س
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي الربح (الخسارة)قبل الضرائب والرسوم		**374,103,329**	**776,240,355**
تعديلات عن :			
خسائر استثمارات زنوبيا			
أرباح بيع موجودات ثابتة			
الاستهلاك	11	**60,033,609**	**62,129,131**
		434,136,938	**838,369,486**
النقص (الزيادة) في الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى		(78,020,214)	(4,135,900)
النقص (الزيادة) في المخزون		(18,658,453)	(42,405,374)
النقص (الزيادة) في التأمينات		102,030,000	0
النقص (الزيادة) في ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة		(15,031,541)	(126,203,922)
الزيادة (النقص) في الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى		241,011,348	279,097,472
الزيادة (النقص) في ذمم مستحقة لإطراف ذات علاقة		(55,178,307)	0
النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية		610,289,771	944,721,762
الضرائب والرسوم المدفوعة		(61,741,936)	(89,229,647)
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		**548,547,835**	**855,492,115**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء ممتلكات و معدات و تجهيزات		(79,206,676)	(236,296,141)
بيع موجودات ثابتة		700,000	0
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		(78,506,676)	(236,296,141)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
التوزيعات المسددة لحاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشات السياحية		(13,022,576)	(87,670,040)
التوزيعات المسددة للبلديات		(27,132,200)	(31,793,453)
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية		(40,154,776)	(119,463,493)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية و ما يعادلها		**429,886,383**	**499,732,481**
النقدية و ما يعادلها في أول الفترة		**530,759,291**	**960,645,674**
النقدية و ما يعادلها في أخر الفترة		**960,645,674**	**1,460,378,155**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (32) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2017

	راس المال	علاوة الإصدار	الأرباح المؤجلة التوزيع والمدورة	الاحتياطي الإجباري	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير"	حقوق الملكية لحاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	حقوق الأقلية	الاجمالي
رصيد 1-1 -2016	625,000,000	2,070,638,089	4,691,334,168	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	20,719,667,951	8,986,594,595	**29,706,262,546**
ربح الفترة			251,540,278				251,540,278	60,821,115	312,361,393
التوزيعات			(62,500,000)				(62,500,000)	(7,709,835)	(70,209,835)
رصيد 31-12-2016	625,000,000	2,070,638,089	4,880,374,446	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	20,908,708,229	9,039,705,875	**29,948,414,104**
رصيد 1-1 -2017	625,000,000	2,070,638,089	4,880,374,446	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	20,908,708,229	9,039,705,875	**29,948,414,104**
ربح الفترة			524,040,585				524,040,585	162,970,123	687,010,708
التوزيعات			(93,750,000)				(93,750,000)	(43,650,456)	(137,400,456)
رصيد 31-12-2017	625,000,000	2,070,638,089	5,310,665,031	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	21,338,998,814	9,159,025,542	**30,498,024,356**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (32) هي جزء من هذه القوائم

إيضاحات على البيانات المالية الموحدة بتاريخ 31 كانون الأول 2017

1- **النشاطات:**

تأسست الشركة العربية السورية للمنشات السياحية شركة مساهمة مغفلة بموجب القانون /56/ لعام 1977، وهي أول شركة مساهمة مغفلة أحدثت بعد التأميم في كل من عام 1961 وعام 1964 وقامت بطرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين للمساهمة بها ، و تهدف الشركة بموجب قانون تأسيسها إلى تنمية و تنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القطر العربي السوري عن طريق شراء و تملك و إدارة و استثمار كافة المنشات السياحية بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها، ولقد ساهمت في عدة شركات نوعية تخصصية في مراكز محافظات القطر للقيام بنفس الأغراض كما ساهمت في شركات تخصصية لإدارة الفنادق واستثمارها وتصنيع الأطعمة وتقديم جميع الخدمات الفندقية في هذه المنشات وغيرها كما أسست وساهمت شركة الشام للسياحة لغرض تنشيط و تسويق سورية في أنحاء العالم و تشجيع السواح العرب و الأجانب على زيارة سورية كما قامت شركة الشام للسياحة بشراء أسطول من وسائل النقل الافرادية و الجماعية لنقل السواح ، كما أسست وساهمت في شركة متخصصة بإشادة و بناء وتجهيز المنشات السياحية لصيانة منشات الشركة و فنادقها وفق أفضل الأوجه الفنية ، كل ذلك بهدف تحقيق التكامل في خدمات الشركات النوعية التي تساهم بها أو تقوم بإدارتها و / أو تسويقها و تقديم أفضل ما يمكن من الخدمات للصناعة السياحية في سورية . ويبيّن الجدول التالي النسب المئوية لملكية هذه "الشركة" في تلك الشركات:

الشركة	النسبة المئوية للمساهمة	الوصف
شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	%60	شركة مساهمة تأسست عام 1978، ونشاطها الرئيسي هو شراء و استثمار وتملك العقارات و بناؤها و تجهيزها وإدارتها لكل الفنادق والمطاعم والدور المفروشة وغيرها، وهي تمتلك مجمع وفندق الشام في الجمهورية العربية السورية.
شركة اللاذقية للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	%60	شركة مساهمة مغفلة تأسست عام 1979 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز واستثمار مجمع الشاطئ الأزرق و المنشات السياحية القائمة و الممكن إقامتها على العقارات الجارية بملكية بلدية اللاذقية و غيرها.
شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	%68	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق الفرات في محافظة دير الزور وكذلك المنشات السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية **الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة, وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة**
شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	%67	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق صافيتا و المنشات السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية.

شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	%67	شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز واستثمار فندق بصرى الشام وغيره من المشاريع السياحية في جميع محافظات القطر.**الفندق حالياً مغلق نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد ولا يمكن لموظفي وممثلي الشركة من زيارة الفندق حالياً للوقوف على حالة الفندق حالياً, وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.**
شركة الشام للمنشات الفندقية والسياحية المساهمة المغفلة	%99.7	شركة مساهمة تأسست عام 1989، ونشاطها الرئيسي إنشاء وتنفيذ وصيانة المنشات الفندقية والسياحية. قامت الشركة في عام 2015 باستعادة حصة الشريك التخصصي، والبالغة 47.5% بالقيمة الاسمية عند التأسيس التي ساهم بها الشريك التخصصي بدفعها عند اكتتابه باسهم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية دخوله كشريك تخصصي في شركة الشام للمنشات الفندقية والسياحية لغرض المساهمة في توفير وإعداد الخدمات لها و تأهيل الكوادر و رؤساء الأقسام فيها، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية و الشركات التي تساهم بها أو تقوم بتوفير خدماتها لها .
شركة الشام لادارة الفنادق والمنشات السياحية المساهمة المغفلة	%99.9	شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي إدارة الفنادق والمنشات السياحية وإعداد وتأهيل الكوادر الإدارية و الفنية لكافة مستويات الإدارة الفندقية وتأسيس و إنشاء وإشادة مؤسسات ووحدات لتصنيع وتوضيب مختلف المأكولات و المشروبات و الأغذية و المواد المستعملة و المستهلكة في الفنادق و المنشات السياحية وإطعام الطائرات . في عام 2015 قامت الشركة العربية السورية للمنشات السياحية باستعادة حصة الشريك التخصصي ،والبالغة 48% مقابل تسديد القيمة الاسمية التي كان قد ساهم وسددها عند التأسيس ودفعها عند اكتتابه باسهم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته في شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية كشريك تخصصي وشريطة أن يعيدها مقابل تسديد المبلغ الأصلي المسدد عند الاكتتاب فور اكتفاء الشركة الذاتي بالتأهيل وخدمات إعدادها ، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية و الشركات التخصصية التي تساهم بها.
شركة الشام للسياحة المساهمة المغفلة (شامتور)	%99.7	شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي توفير الخدمات السياحية ووسائل النقل الافرادية و الجماعية للوافدين للقطر واستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية وتقوم باستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية و تقوم بتشجيع السياحة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية

السورية.في عام 2010 قامت الشركة العربية السورية للمنشات السياحية بشراء حصة الشريك التخصصي ,والبالغة 47.5% مقابل القيمة الأصلية التي قام الشريك التخصصي بتسديدها قبل أكثر من عشرة سنوات عند اكتتابه باسهم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته لتحقيق الإعداد والتأهيل لشركة الشام للسياحة " شامتور" وكوادرها ويعيدها بالمبلغ المسدد عند الاكتتاب فور الاكتفاء الذاتي للشركة ، وبالتالي انحضرت ملكية شركة الشام للسياحة "شامتور" بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية و شركاتها التخصصية التي تساهم بها.

شركة الفرات للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	**99.5%**	شركة مساهمة تأسست عام 1991، ونشاطها الرئيسي شراء وتملك وبيع وإدارة و استثمار كافة المنشات بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها وتمتلك حالياً فندق بادية الشام في محافظة دير الزور الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد **وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة ، ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة, وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.**
شركة حماه للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	**60%**	شركة مساهمة تأسست عام 1979، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق في حماة (افامية الشام) ومنشات سياحية أخرى ضمن حدود محافظة حماة في الجمهورية العربية السورية.
واحة الشهباء	**100%**	شركة مساهمة تأسست عام 1994، ونشاطها الرئيسي هو إقامة فندق على ارض تمتلكها في محافظة حلب في الجمهورية العربية السورية.
شركة الشام للأوراق المالية – محدودة المسؤولية-	**80% نسبة السيطرة**	شركة محدودة المسؤولية تاسسست مابين كل من شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية بنسبة 40% ، وشركة الشام للسياحة بنسبة 40% و شركة البروج للأوراق المالية (أبو ظبي) بنسبة 20% ،وغاياتها ممارسة أعمال الوساطة والاستشارات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية.. ووجهت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية إلى سوق دمشق للأوراق المالية بكتابها رقم 1181/ف.و تاريخ 2014/10/13 موافقتها على مباشرة الشركة لأعمالها ضمن شركات الوساطة لسوق دمشق للأوراق المالية وموافقتها على اسم المفوض بالتوقيع والتصويت عنها في الانتخابات الذي قام بالانتخاب أصولاً وكان لصوته اثر في صحة انتخابات مجلس إدارة السوق .وفي كل عام تقوم إدارة السوق بدعوة الشركة للمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للسوق.

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة :

أساس الإعداد :

يتمّ إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس الكلفة الأصلية، ماعدا فيما يتعلق بالممتلكات والاستثمارات المحتفظ بها للبيع، وفقاً للمنهاج المالي و المحاسبي للشركة المصدق من جميع السلطات السورية المختصة والمعايير الدولية فيتم تقديرها على أساس القيمة العادلة " السوقية ". ويتمّ تقديم البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية.

التزام البيانات:

يتم إعداد البيانات المالية وفق المعايير الصادرة أو المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتأويلاتها الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، وما يسري من متطلبات قانون احداثها وقانون الشركات في الجمهورية العربية السورية.

أساس التوحيد :

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها موقوفة بتاريخ 31 كانون الأول من العام المالي . ويتم إعداد البيانات المالية للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها "الشركة" لنفس العام المالي لبيانات "الشركة" ، وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

إن جميع الأرصدة ضمن المجموعة، وكذلك المعاملات، والدخل والمصاريف والأرباح والخسائر الناجمة عن المعاملات ضمن المجموعة والمعترف بها في الأصول، يتمّ تصفيتها بالكامل. وتتم احتساب حصة الأقلية في النتائج الصافية للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الموحّدة وكذلك حصة الأقلية في ملكية الشركات النوعية التخصصية الموحدة وتُعرض على نحو منفصل في البيانات المالية الموحّدة.وتُعتبر الشركات النوعية التخصصية موحّدة بالكامل منذ تاريخ التملك .

تمثّل حصة الأقلية الجزء من الأرباح أو الخسائر والأصول الصافية في الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة ، غير المملوكة من قبل المجموعة، ويتمّ تمثيلها على نحو منفصل في قائمة الدخل وضمن الحصة في الميزانية العمومية الموحّدة، منفصلة عن حصة المساهمة في "الشركة".

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تمّ اعتمادها :

العملات الأجنبية

يتمّ عرض البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية، وهي العملة الوظيفية للشركة وكذلك العملة المعتمدة في عرض بياناتها . وتقرّر كل شركة عملتها الوظيفية والمعتمدة في عروضها، وتُقاس البنود المشمولة في البيانات المالية لكل فرع باستخدام تلك العملة الوظيفية.

ويتم تحويل العمليات بالعملة الأجنبية إلى الليرات السورية وفق السعر المحدّد من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية بتاريخ العملية أو تاريخ إعداد القوائم المالية حسب طبيعة العملية ، إضافة إلى ذلك، نص قانون إحداث الشركة على انه يحق للشركة استيفاء رسوم خدماتها بالعملات الأجنبية و فتح حسابات في المصارف لهذه الغاية و تستخدم تلك الواردات لتغطية احتياجات الشركة من المستوردات والخدمات المتوجبة بالعملات الأجنبية ، و الرصيد يسجل بما يقابله من العملات السورية وفق الأسعار المحددة من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية .

وقد تغير سعر صرف الدولار الأمريكي منذ تاريخ إنشاء الشركة و حتى تاريخه من 3.80 ل.س حتى أصبح ما يقارب 500 ل.س و السعر الرسمي للدولار الأميركي الواحد :436.50 ل.س. في 31 كانون الأول 2017 (43 ,517 ل.س. في 2016).

و السعر الرسمي لليورو الواحد :520.55 ل.س. في 31 كانون الأول 2017 (77 ,553ل.س. في 2016).

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

<u>الممتلكات والمعدات والتجهيزات</u>

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات ، والمعدات والتجهيزات بالتكلفة ، ناقص مجمع الاهتلاك ومجمع انخفاض قيمة الأصول. وتتضمن هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من هذه الأصول و التجهيزات في حال تحققت معايير الاعتراف بهذا الاستبدال كأصل. ويُعاد النظر بالقيم المسجلة للممتلكات، والمعدات والتجهيزات على أنها ممتلكات معرضة لانخفاض القيمة عندما تشير أحداث أو تغييرات في الظروف على أن المبلغ المرحّل قد يكون غير قابل للاسترداد.

وبعد الاعتراف الأولي حسب التكلفة ، يتم ترحيل قيم الممتلكات بعد إعادة تقييمها بما يوازي القيمة العادلة بتاريخ إجراء إعادة التقييم، مطروحاً منه مخصصات الاهتلاكات المتراكمة اللاحقة في الممتلكات أو أية خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة المتراكم. ويتم احتساب الاهتلاك وفق طريقة القسط الثابت .

وبموجب احكام الفقرة(د) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة المصدق اصولاً والصادر ضمن احكام القانون /56/ لعام 1977 فان تقييم الاصول للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة يتم سنوياً و تسجل " فروقات التقويم" في الميزانية العمومية لكل منها في جهة, وبحساب الاستثمارات و المساهمات وذلك في ميزانية الشركة من جهة اخرى و كما يلي :

<u>في طرف الاصول :</u>زيادة او نقصان التوظيفات و المساهمات في الشركات النوعية و هذه الشركات .

<u>في طرف حقوق الملكية :</u> الاحتياطي الخاص لاعادة التقييم " فائض اعادة التقدير" وفقاً لاحكام الفقرة (د) من المادة / 19 /من النظام المحاسبي للشركة ، وتقرر الهيئة العامة العادية للشركة استعمال هذا الاحتياطي علماً بان تسمية هذا الاحتياطي (بالاحتياطي الخاص) ملحوظة حرفياً في النظام المحاسبي للشركة " البند خامساً حساب النتائج ، الزمرة /54/ حساب التوزيع، احتياطيات الدورة /542/ ، والذي يتفرع عنها حساب الاحتياطي الخاص(5422) .

علماً بان اخر تقييم للاصول الفندقية للشركة و شركاتها النوعية التي تساهم بها تم في بداية عام 1997ثم اجرت الشركةوالشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها اعادة للتقويم سنوياً وفق احكام النظام الاساسي و المالي و المحاسبي بعد ذلك دون ان تؤدي الى اي زيادة في اسعار الاصول ، لذا تقوم " الشركة " والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها باجراء جرد فعلي سنوياً، ويتم تقدير قيمة الاصول الفندقية دون تعديل، باستثناء الاهتلاكات القانونية.

وقد تم تقييم الاصول الفندقية في ذلك الحين وفق الاسس التالية :

1- تم تقييم الاصول من قبل لجان فنية تضم ذوو خبرة ودراية في الشؤون العقارية و السياحية و الاقتصادية .

2- تم اعتماد الاسعار الرائجة في السوق مع الاخذ بعين الاعتبار :

- درجة تصنيف الفنادق .
- اسعار العقارات المشابهة .
- مواقع الفنادق .
- الوضع الفني للفنادق .
- تكاليف المشاريع المماثلة و المقر تنفيذها.

وقد تم إعادة تقييم الأصول في نهاية عام 2009 وقد تم تكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل وزارة العدل لتقييم منشاتها ومن ثم عرضها للمصادقة عليها من قبل مفتشي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص والذي هو عبارة عن " فائض اعادة التقدير" .

وأي فائض في" إعادة التقدير" يتم تسجيله في حسابسمي بموجب النظام المالي و المحاسبي كما بينا أعلاه بالاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" المسجل ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية، إلا إذا كان ذلك يناقض انخفاض إعادة التقييم للأصول ذاتها المعترف بها سابقاً ضمن "الخسائر"، وفي هذه الحالة يُعترف بالزيادة في قائمة الدخل . وأي عجز في إعادة التقييم يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، إلا في حال كون العجز يوازن على نحو مباشر أي فائض سابق على الأصول ذاتها، عندها يقوم مباشرة بموازنة هذا الفائض في فائض إعادة التقدير.

إضافة إلى ذلك، تتم تصفية قيمة الاهتلاك المتراكم بتاريخ إجراء إعادة التقييم مقابل إجمالي القيمة المرحّلة للأصول ويُعاد التصريح عن المبلغ الصافي للأصول إلى المبلغ المعاد تقييمه. في حال التصرّف بهذه الأصول أو بيعها، يتم تحويل أي مبلغ في فائض إعادة تقييم يتعلق بأصول معيّنة تم بيعها أو التصرّف بها إلى "الأرباح ". ويُلغى الاعتراف بأي أصل فور التصرّف بها، أو عندما لا يُتوقع أن يحقق استخدامها أو التصرّف بها أية أرباح اقتصادية في المستقبل. وأي ربح أو خسارة ينجم عن إلغاء الاعتراف بهذه الأصول (محسوبة على أساس الفرق بين صافي الأرباح المتأتية عن التصرّف بالأصول المذكورة وقيمتها المرحلة)، تُشمل في قائمة الدخل في العام الذي يُلغى فيه الاعتراف بهذه الأصول.

وتتم مراجعة القيم المتبقية للأصول ومُدّد صلاحيتها وأساليب اهتلاكها، ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً، وذلك في نهاية كل سنة مالية.
يتم احتساب الاهتلاك على أساس النسبة الثابتة منسوبة إلى مدة العمر الإنتاجي التقديري للأصول.

ولقد حدد اهتلاك المباني بمائة عام على أساس أن هذه المباني معدة لاستثمارها في الصناعة السياحية و من المتوجب المحافظة على درجتها و تامين الراحة و الطمأنينة لزبائنها لذا تقوم الشركة دورياً بتجديد كامل للمنشات ، إضافة إلى الصيانات الدورية بحيث تبقى هذه المنشات بعد عشرات السنين و كأنها في حالتها التي كانت عليها عند إنشاؤها إن لم تكن أفضل. إذ يجري عليها سنوياً تحسينات و تجديدات و إضافات لكي تتماشى مع تطور الخدمات و النظم الفندقية.
ولا يتم احتساب اهتلاك المشاريع التي هي قيد الإنشاء، إلى أن تُستكمل الأصول المتعلقة بها ويتم تشغيلها.

<u>الاستثمارات المحتفظ بها للبيع</u>

يتم الاعتراف بالاستثمارات المحتفظ بها للبيع أو يُلغى الاعتراف بها، عندما تصبح "الشركة" طرفاً في الأحكام التعاقدية لوثيقة ما، أو عندما لا تعود طرفاً في هذه الأحكام.
يتم التسجيل الأولي للاستثمارات الجاهزة للبيع بموجب قيمتها العادلة. بعد الاعتراف الأولي، تُقاس الأصول المالية الجاهزة للبيع بموجب قيمتها العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر كعنصر منفصل في المساهمة إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار أو إلى أن يُصرّح الاستثمار بأنه عديم القيمة، وفي هذه الحالة فإن الأرباح أو الخسائر التراكمية المصرح عنها سابقاً في الاستثمار ، يتم تضمينها في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الأصول

تقدّر "الشركة" بتاريخ كل تقرير فيما إذا كان هناك ما يشير إلى أن أصلاً ما قد أصابه مايشير إلى تعرضه لانخفاض في القيمة . فإذا وجدت مثل هذه المؤشرات ، أو إذا تطلب الأمر إجراء اختبار انخفاض قيمة سنوي، تقوم "الشركة" بإجراء تقدير للقيمة القابلة للاسترداد للأصل المذكور. وقيمة الأصل القابلة للاسترداد هي أعلى من القيمة العادلة " السوقية " لأصل ما أو لوحدة توليد نقد، مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة المستعملة، ويتم تحديدها للأصل بمفرده، إلا إذا لم يكن الأصل يولد تدفقاً نقدياً مستقلاً على نحو كبير عن التدفق المتأتي من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى. وعندما يتجاوز المبلغ المرحّل لأصل ما قيمته القابلة للاسترداد، يُعتبر هذا الأصل معرض لانخفاض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى قيمته القابلة للاسترداد. وعند تقدير القيمة المستعملة ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضرائب والتي تعكس تقديرات السوق للقيمة الحالية للنقد والمخاطر التي تخص ذلك الأصل تحديداً. ويتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن الانخفاض في العمليات المستمرة في قائمة الدخل في الفئات التي تنسجم مع وظيفة الأصل المعرض للانخفاض.

ويتم إجراء تقدير، في موعد كل تقرير مالي ، فيما إذا وجد ما يشير إلى أن الخسائر الناجمة عن الانخفاض المعترف به ربما لم تعد موجودة أو أنها تراجعت. وفي حال وجود هذه الإشارة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد. ويتم عكس الانخفاض المعترف به سابقاً فقط في حالة وجود تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، وذلك اعتباراً من الاعتراف الأخير بالخسائر الناجمة عن الانخفاض. ولا يمكن لهذا المبلغ المضاف أن يتجاوز المبلغ المرحّل الذي كان سيتم تقييمه، صافياً من الاهتلاك، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض هذا الأصل في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بهذا العكس إما في "الأرباح" أو في "الخسائر" إلا إذا كان هذا الأصل مسجلاً بقيمة مُعاد تقييمها، وفي هذه الحالة تُعامَل عملية العكس على أنها زيادة على قيمة إعادة التقييم. بعد القيام بهذا العكس، يتم ضبط نفقات الاهتلاك على الفترات القادمة لتوزيع قيمة الأصل المرحّلة المعدّلة، مطروحاً منه أية قيمة متبقية مقدرة وذلك على نحو نظامي طوال فترة الصلاحية المتبقية.

الجرد والمخزون:

يتم التصريح عن الجرد السنوي في نهاية كل عام بالتكلفة الدفترية أو صافي القيمة القابلة للتحقق وعلى أساس المتوسط المتحرك ، وذلك وفق الأحكام المالية و المحاسبية للشركة و التي تتوافق مع المعايير الدولية .

والتكاليف هي تلك المصاريف الناجمة عن تحقيق كل مُنتَج لموقعه ووضعه الحاليين، وتقوم صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع التقديري مطروحاً منه أية تكاليف أخرى متوقع وقوعها لدى التصرف بالأصل .

الذمم المدينة والنفقات المدفوعة مقدّماً

يتم التصريح عن الذمم المدينة بقيمة الفاتورة الأصلية مطروحاً منه مخصّص عن أية مبالغ غير قابلة للتحصيل. ويجرى تقدير الديون المشكوك فيها عندما لا يكون تحصيل كامل المبلغ ممكناً. وتُشطب الديون الغير قابلة للتحصيل عندما يتم تحديدها.

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من النقد الجاهز في الصندوق، والأرصدة المصرفية، والودائع قصيرة الأجل ذات استحقاق أصلي يبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

الذمم الدائنة والاستحقاقات

يتم الاعتراف بالالتزامات للمبالغ المتوجب دفعها في المستقبل مقابل مواد أو خدمات تمّ تقديمها للشركة، سواء أكانت أتم استلام الفاتورة من قبل المورّد أم لا.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون للشركة التزام ما (قانوني أو نافع) ناجم عن أحداث سابقة، وتكون تكاليف تسوية هذا الالتزام، في آن واحد، ممكنة وقابلة للقياس على نحو موثوق.

الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات المتأتية عن تقديم الخدمات عندما تكون نتائج المعاملات ممكن تقديرها على نحو موثوق، وذلك بالعودة إلى المرحلة المنجزة من المعاملة بتاريخ الميزانية العمومية.

ويتم الاعتراف بإيرادات الفندق عند تقديمه لخدمات أو بيعه للطعام والشراب.

ويتم الاعتراف بالإيرادات التعاقدية عندما يتم تقديم خدمات إلى الزبائن.

ويمثّل دخل الإدارة الدخل الناتج عن الفنادق والمنشات التي تديرها "الشركة" ولكن لا تملكها، ويتم الاعتراف بها بناء على اتفاق مع مالكي هذه الفنادق والمنشات.

ويتم الاعتراف بإيراد السهم المالي عندما يتوفر حق استلام إيرادات الأسهم المالية.

ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عند استحقاق هذه الفوائد.

تكاليف الاقتراض

يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض، عند وقوعها، كبند من بنود النفقات.

ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل البالغة /89,229,647/ المسددة اصولاً ، ضريبة دخل من رقم أعمال الفنادق عن دورة عام 2017 وذلك بناء على أحكام الفقرة /أ/ من المادة /6/ من المرسوم التشريعي رقم 51 تاريخ 2006/10/1.

مع الإشارة بان "الشركة" معفاة من ضرائب الشركات عن أعمالها الفندقية في الجمهورية العربية السورية، بما يتوافق مع قانون أحداث الشركة و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة .

ولتلافي العقوبات المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، سددت الشركة هذه الضريبة الجديدة المفروضة بالمرسوم التشريعي مع التحفظ نظراً لتمسك الشركة بالإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام القانون /56/ لعام 1977و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة محتفظين بحقنا باسترداد ماجرى تسديده اصولاً.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية التي تؤثر وبشكل خاص على الحركة السياحية و تدفق السياح وانعكاس ذلك على قدرة الشركة بالاستمرار في العمل وذلك وفق ماأشار إليه مبدأ الاستمرارية ،وقد خلصت الإدارة على أنه وعلى الرغم من هذه الظروف وعلى الرغم من حالة عدم التأكد و الاستقرار إلا أن الشركة و في حدود إمكانياتها وأنشطتها الحالية والظروف و المتغيرات الراهنة قادرة على الاستمرار بالعمل في الفترة المنظورة وفي حدود عدم حدوث أي متغيرات جوهرية من الممكن أن تؤثر على قدرتها في الاستمرار.

القيم العادلة

إن القيمة العادلة لبنود الممتلكات و المعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتقييم، وهي عادة القيمة السوقية المحددة ضمن إطار مفهوم السوق النشط، وان تكرار التقييم يعتمد على مدى التغير في بنود الممتلكات و المعدات التي يجري إعادة تقييمها.

بالنسبة للاستثمارات التي لايوجد لها أسعار سوقية ، يتم تحديد القيمة العادلة بالعودة إلى قيمة الاستثمارات المشابهة في السوق، أو بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المتوقعة.

3- الإيرادات التشغيلية

2016	2017	
2,245,340,097	3,099,260,722	إيرادات الفنادق
44,315,606	64,288,524	إيرادات الإدارة
173,382,947	206,864,445	إيرادات المقاولات
1,200,000	1,100,000	إيرادات الشام للسياحة
232,136,460	260,596,087	إيرادات أخرى
2,696,375,110	**3,632,109,778**	**مجموع الإيرادات التشغيلية**

4- مصاريف تشغيلية :

2016	2017	
2,024,032,292	2,553,054,007	مصاريف الفنادق
45,009,393	26,411,767	مصاريف شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية
173,990,372	200,727,062	مصاريف شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية
10,785,503	2,222,249	مصاريف شركة الشام للسياحة " شامتور"
2,245,995	958,445	مصاريف شركة الشام للأوراق المالية
2,256,063,555	**2,783,373,530**	**مجموع المصاريف التشغيلية**

5- إيرادات أخرى:

2016	2017	
1,806,431	1,806,431	فوائد مصرفية
1,806,431	**1,806,431**	**مجموع الايرادات الاخرى**

6- المصروفات الإدارية :

2016	2017	
60,033,609	62,129,131	مصروف استهلاك
7,513,048	11,705,193	مختلفة
468,000	468,000	تعويض أعضاء مجالس الإدارة
68,014,657	**74,302,324**	**مجموع المصروفات الإدارية**

7- الضرائب والرسوم:

2016	2017	
61,741,936	89,229,647	ضرائب ورسوم
61,741,936	**89,229,647**	**مجموع الضرائب والرسوم**

8- حصة حاملي اسهم شركة المنشات من الأرباح :

المنشـــــــاة	2016		2017	
	الأرباح السنوية	حصة حاملي أسهم شركة المنشات	الأرباح السنوية	حصة حاملي أسهم شركة المنشات
شركة الشام للفنادق و السياحة	**45,741,103**	**27,444,662**	**175,917,484**	**105,550,490**
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	**109,126,141**	**65,475,685**	**213,235,778**	**127,941,467**
شركة حماة للفنادق و السياحة	**1,648,330**	**988,998**	**19,816,418**	**11,889,851**
شركة الفرات للفنادق و السياحة	(3,534,058)	(3,516,388)	(3,648,985)	(3,630,740)
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	(7,189,978)	(4,889,185)	(7,429,942)	(5,052,361)
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	**4,689,341**	**3,141,858**	**7,501,878**	**5,026,258**
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية	(2,835,502)	(1,899,786)	(3,121,440)	(2,091,365)
شركة الشام لادارة الفنادق و المنشات السياحية	**179,964,202**	**179,784,238**	**289,481,023**	**289,191,542**
شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية	**1,437,120**	**1,432,809**	**8,274,532**	**8,249,708**
شركة الشام للسياحة	(8,888,230)	(8,861,565)	(1,084,325)	(1,081,072)
الاجمالي	**320,158,469**	**259,101,326**	**698,942,421**	**535,993,778**

مصاريف وإيرادات الشركة العربية السورية للمنشات السياحية

إيرادات مصرفية للشركة العربية السورية للمنشات السياحية		
نفقات الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	(7,513,048)	(11,705,193)
استهلاك أثاث الشركة العربية السورية للمنشات السياحية		(200,000)
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة	(48,000)	(48,000)
	251,540,278	**524,040,585**

شركة الشام للأوراق المالية

80% من ارباح شركة الشام للاوراق المالية و البالغة /85,925/ل.س متضمنة ضمن نتائج كل من شركتي الشام للسياحة "شامتور" وشركة الشام لادارة الفنادق و المنشات السياحية " الشام للفنادق" وبالتالي هي متضمنة في حصة شركة المنشات من نتائج هاتين الشركتين. مع التنويه بان شركة الشام للأوراق المالية تاسست عام 2009.

9- حصة الأقلية :

المنشـــــــاة	2016		2017	
	الأرباح السنوية	حصة الأقلية	الأرباح السنوية	حصة الأقلية
شركة الشام للفنادق و السياحة	**45,741,103**	**18,296,441**	**175,917,484**	**70,366,994**
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	**109,126,141**	**43,650,456**	**213,235,778**	**85,294,311**
شركة حماة للفنادق و السياحة	**1,648,330**	**659,332**	**19,816,418**	**7,926,567**
شركة الفرات للفنادق و السياحة	(3,534,058)	(17,670)	(3,648,985)	(18,245)
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	(7,189,978)	(2,300,793)	(7,429,942)	(2,377,581)
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	**4,689,341**	**1,547,483**	**7,501,878**	**2,475,620**
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية	(2,835,502)	(935,715)	(3,121,440)	(1,030,075)
شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية	**179,964,202**	**179,964**	**289,481,023**	**289,481**
شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية	**1,437,120**	**4,311**	**8,274,532**	**24,824**
شركة الشام للسياحة	(8,888,230)	(26,665)	(1,084,325)	(3,253)
شركة الشام للأوراق المالية *	(1,180,144)	(236,029)	**107,406**	**21,481**
الإجمالي	**318,978,325**	**60,821,115**	**699,049,827**	**162,970,123**

*شركة الشام للاوراق المالية

ان حصة الاقلية من أرباح شركة الشام للأوراق المالية و البالغة /21,481ل.س هي 20% نصيب شركة البروج للأوراق المالية والموضحة أعلاه ، وباقي حصةالاقلية من الارباح متضمنة ضمن حصصهم في كل من شركة الشام للسياحة " شامتور" وشركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية " الشام للفنادق".

10- ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح حاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشات السياحية على الوسطي السنوي المرجح لعدد الأسهم المطروحة لتاريخه والبالغ 62,500,000 سهم وذلك بعد تنفيذ قرار الهيئة العامة تاريخ 2001/10/21 والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية في ذلك الحين (والتي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وقد قضى القرار بتجزئة كل من أسهم الشركة إلى 5 أسهم وبحيث تصبح القيمة الاسمية للسهم 10 ل.س بدلاً عن 50 ل. س ويصبح عدد الأسهم /62,500,000/ سهم بدلاً عن /12,500,000/ سهم موزع على /50,000,000/ سهم ممتاز و /12,500,000/ سهم عادي ، وقد أصدرت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بعد تنفيذ التجزئة شهادة تسجيل جديدة للشركة وفق عدد الأسهم الفعلي ، وفيما يلي البيانات المتعلقة بالأرباح و الأسهم والمستخدمة في حساب الربحية الأساسية للسهم :

2016	2017	
251,540,278	**524,040,585**	**أرباح حاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشات السياحية**
62,500,000	62,500,000	**المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام**
4.02 ل.س	**8.38 ل.س**	**ربحية السهم الأساسية**

11- الممتلكات والمعدات والتجهيزات

	الأراضي	المباني	أثاث وتجهيزات	وسائط النقل	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
القيمة المسجلة	9,481,891,450	18,469,287,216	1,417,012,102	759,195,164	30,127,385,932
الإضافات			236,296,141		**236,296,141**
رصيد 31-12-2017	**9,481,891,450**	**18,469,287,216**	**1,653,308,243**	**759,195,164**	**30,363,682,073**
مجمع الاهتلاك					
رصيد 1-1-2017		(218,194,919)	(372,219,898)	(710,935,644)	(1,301,350,461)
مصروف الاهتلاك لعام 2017		(30,939,300)	(31,189,831)		(62,129,131)
الاستبعادات					
رصيد 31-12-2017		**(249,134,219)**	**(403,409,729)**	**(710,935,644)**	**(1,363,479,592)**
صافي القيمة الدفترية					
رصيد 31-12-2016	**9,481,891,450**	**18,251,092,297**	**1,044,792,204**	**48,259,520**	**28,826,035,471**
رصيد 31-12-2017	**9,481,891,450**	**18,220,152,997**	**1,249,898,514**	**48,259,520**	**29,000,202,481**

12-الاستثمارات محتفظ بها للبيع:

2016	2017	
200,000	200,000	أسهم شركة عمريت
100,000	100,000	أسهم شركة ترانستور
500,000	500,000	أسهم شركة باب الفرج
(100,000)	(100,000)	مؤونة انخفاض قيمة أسهم ترانستور
700,000	**700,000**	

الاستثمارات المتاحة للبيع تمثل استثمارات في حقوق الملكية ، وباعتقاد الإدارة أن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات تعادل تكلفتها ، وقد ارتأت الإدارة إلغاء قيمة استثماراتها في شركة ترانستور كون هذه الشركة قيد التصفية حالياً و لا يوجد مؤشرات لا على الفترة التي يمكن أن تستغرقها عملية التصفية و لا على القيمة التي يمكن للشركة العربية السورية للمنشات السياحية أن تستردها مقابل استثمارها في هذه الشركة.

13-استثمارات أخرى :

2016	2017	
110,000,000	110,000,000	**فروغ محلات تجارية :هذا المبلغ يمثل قيمة محلات تجارية قامت الشركة بحيازتها من اجل إعادة استثمارها إما بإعادة تأهيلها كمرافق للفنادق أو بطرحها للاستثمار من قبل الغير.**
110,000,000	**110,000,000**	

14-المخزون:

2016	2017	
48,069,977	33,669,748	مستودع المأكولات.
17,100,681	12,687,636	مستودع المشروبات .
88,518,526	138,369,887	المستودع العام و لوازم الزبائن والفضيات و الزجاجيات .
178,949,303	190,316,590	مستودع الصيانة وقطع التبديل وقطع غيار السيارات.
332,638,487	**375,043,861**	

15-الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى :

2016	2017	
857,816,459	1,033,100,987	الذمم التجارية
(227,804,375)	(198,865,307)	مؤونة ديون مشكوك فيها
630,012,084	**834,235,680**	صافي الذمم التجارية القابلة للتحقق
132,745,763	139,211,235	سلف موردين
81,549,282	81,549,282	سلف مسددة للدوائر المالية موقف تنفيذها
1,834,506	2,804,506	سلف مشتريات
1,919,520	3,265,935	تامين مدفوع مقدماً
232,657,260	23,787,677	حسابات مدينة مختلفة
1,080,718,415	**1,084,854,315**	

16-التامينات :

2016	2017	
		تأمينات مكاتب شامتور الخارجية
5,140,000	5,140,000	مراب
58,054	58,054	هاتف وتلكس
21,000	21,000	كهرباء
1,697	1,697	مياه
5,220,751	**5,220,751**	

17-الصندوق و المصارف :

2016	2017	
84,383,054	350,256,920	أرصدة الصناديق
876,262,620	1,110,121,235	أرصدة المصارف
960,645,674	**1,460,378,155**	

18- رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع كما في 2017/12/31 /625,000,000/ ل.س موزع على 62,500,000 سهم منها 50,000,000 سهم ممتاز و 12,500,000 سهم عادي و بقيمة اسمية تبلغ 10 ل.س للسهم الواحد تنفيذاً لقرار الهيئة العامة والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية (التي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وبهذا أصبح عدد الأسهم /62,500,000/ سهم بدلاً عن /12,500,000/ سهم منها /50,000,000/سهم ممتاز و /12,500,000/ سهم عادي.

علماً بان وزارة السياحة مساهم في الشركة اكتتبت ب 25% من أسهم الشركة عند تأسيسها ولكن لم تساهم في زيادات رأس المال الثامن والتاسع والعاشر أعوام 1989 و 1990 و 1991 وبهذا انخفضت نسبتها إلى 8% من أسهم الشركة، وتجاوباً مع المجلس الأعلى للسياحة والسلطات العليا وبناء على اقتراح لجنة وزارية مؤلفة من وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والسياحة ، طرحت تقريرها للمجلس الأعلى للسياحة الذي اقر باعتماد حل يقضي برفع رأسمال الشركة المخصص لوزارة السياحة ورفع رأسمال الشركة من /500/ مليون ليرة سورية إلى /625/ مليون ليرة سورية ،ولقد دعا مجلس الإدارة بإجماع أعضائه بما في ذلك ممثلي وزارة السياحة فيه اللذين كانا في ذلك الحين معاونا وزير المالية السيدين فوزي عثمان وعدنان الساطي الهيئة العامة للمساهمين لهذه الغاية تجاوباً مع رغبات السلطات العليا والمجلس الأعلى للسياحة و اللجنة الوزارية .

وتعتبر أسهم رأس المال البالغ قيمتها /500/ مليون ليرة سورية والموزعة على عشرة ملايين سهم في حينه ، أسهم امتياز يتمتع أصحابها حصراً بأرباح الشركة المجمدة و المجدولة و الأرباح القابلة للتوزيع والمدورة التي لم توزع على المساهمين وأموالها والعائدة لأعوام 1996 وما قبل، والباقي أي/125/ مليون ليرة سورية أسهم عادية وعدل النظام الأساسي تبعاً لذلك (انظر المادة / 7 / من النظام الأساسي) .
ولقد أقرت الهيئة العامة للمساهمين التي تمثل بها اكثرمن ثلاثة أرباع مساهمي الشركة بمن فيهم وزارة السياحة هذا التعديل بالإجماع ولقد صادقت وزارة التموين و التجارة الداخلية على قرار الهيئة العامة بموجب قرارها رقم 1915 تاريخ1996/7/25ونشر بالجريدة الرسمية أصولا .
وتم قطع الحسابات مابين الشركة ووزارة السياحة في الأعوام التي تلت هذا الاجتماع من قبل لجنة مؤلفة من مديرية الشؤون الإدارية و المالية و القانونية ومدير الاستثمار و محاسب الوزارة وفق ماتقدم وصادق على ذلك وزراء السياحة في حينه .
وان العلاقة مابين وزارة السياحة كمساهم و الشركة قد نظمها القانون /56/ لعام 1977 وقانون التجارة وخاصة المادة 98 فقرة /1/ التي تنص على " **يتمتع جميع مساهمي الشركة بنفس الحقوق و يخضعون لالتزامات واحدة** "
ولقد قدمنا لرئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بكتاب ألحقناه بمذكرة توضح ما تقدم وسجل نسخة عنه في سوق دمشق للأوراق المالية تحت رقم 835 2009/11/22 .

وتبلغ القيمة الدفترية لكل من السهم الممتاز و السهم العادي استناداً لقرارات الهيئات العامة العادية و الغير العادية والنظام الأساسي للشركة ولكل من عامي 2016 و 2017:

القيمة الدفترية للسهم عام 2016:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدمة في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم فيها الشركة	3,934,053,721	3,147,242,977	786,810,744
فرق حيازة حصص الشركاء التخصصين في الشركات النوعية التخصصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	**20,908,708,229**	**19,201,921,555**	**1,706,786,674**
عدد الأسهم	**62,500,000**	**50,000,000**	**12,500,000**
القيمة الدفترية للسهم		**384**	**137**

- القيمة الدفترية للسهم عام 2017:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدمة في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	4,364,344,306	3,491,475,445	872,868,861
فرق حيازة حصص الشركاء التخصصين في الشركات النوعية التخصصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	**21,338,998,814**	**19,546,154,023**	**1,792,844,791**
عدد الأسهم	**62,500,000**	**50,000,000**	**12,500,000**
القيمة الدفترية للسهم		**391**	**143**

19- الاحتياطي الإجباري

يبلغ الاحتياطي الإجباري 50% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الإجباري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.	**312,500,000**

20- الاحتياطي الاختياري

يبلغ الاحتياطي الاختياري 100% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الاختياري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.	**625,000,000**

21-علاوة الإصدار :

2016	2017	العام
10,000,000	10,000,000	1983
20,000,000	20,000,000	1985
80,000,000	80,000,000	1986
271,000,000	271,000,000	1987
540,000,000	540,000,000	1989
750,000,000	750,000,000	1990
312,500,000	312,500,000	1991
87,138,089	87,138,089	1996
2,070,638,089	**2,070,638,089**	

22- الاحتياطي الخاص" فائض اعادة التقدير":

الشـــــــــــركة	رصيد الاحتياطيات الناجمة من إعادة التقدير في 2009/12/31 والمسجلة في احتياطي إعادة التقدير بالشركة	حصة الشركة العربية السورية للمنشات السياحية
شركة الشام للفنادق و السياحة	6,187,026,190	**3,712,215,714**
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	9,773,701,417	**5,864,220,850**
شركة حماة للفنادق و السياحة	1,186,435,929	**711,861,557**
شركة الفرات للفنادق و السياحة	620,545,308	**319,580,834**
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	1,907,197,261	**1,296,894,138**
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	369,822,815	**247,781,286**
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية	220,484,508	**147,724,620**
واحة الشهباء	122,041,695	**122,041,695**
المجموع	**20,387,255,123**	**12,422,320,694**
فرق الاستثمارات للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها		(27,125,000)
رصيد الاحتياطي الخاص (فائض إعادة التقدير)		**12,395,195,694**

عملاً بالفقرة (جـ) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة و بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي /16/ قامت الشركة في عام 2014بتكليف مهندسيين خبراء مستقلين ومحلفين معتمدين من قبل وزارة العدل من اجل تقييم موجودات الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها و تم المصادقة على تقارير هؤلاء الخبراء من قبل مدققي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وتم تسديد الرسوم المتوجبة عملاً بالمرسوم 61 ، ووفقاً للفقرة 34 من المعيار 16 ونظراً لعدم وجود مؤشرات جوهرية على تغير قيمة الموجودات لذا تم المحافظة على قيمة الموجودات كما في 2009/12/31 بعد تخفيض الاهتلاكات منها

فرق الاستثمارات هو عبارة عن قيمة المساهمات المشتركة للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشـــركة العربية السورية للمنشات السياحية فيما بينها ، وقد تم إلغاء هذه الاستثمارات كونها مسجلة في استثمارات الشركة.

23- الأرباح المحتجزة و المدورة :

إنا الأرباح المحتجزة و المدورة هي أرباح مستثمرة ومستخدمة في تمويل إحداث وإنشاء وتجهيز الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها ومن ضمن هذه الأرباح مبلغ /64,833,795/ ل.س هي أرباح عائدة لما قبل عام 1997 خاصة باسهم الامتياز وباقي الأرباح المحتجزة و المدورة مخصصة لكل من أسهم الامتياز والأسهم العادية كل بحسب نسبته.

تم في عام 2010 استعادة حصص الشركاء التخصصيين في الشركات النوعية التخصصية بالقيمة الاسمية المسددة عند اكتتاب هؤلاء الشركاء التخصصيين، و تم تسجيل الفرق مابين القيمة الدفترية و القيمة الاسمية والبالغ/881,486,929/ل.س ضمن الأرباح المدورة في الميزانية التجميعية ليصبح مجموع الأرباح المدورة /5,310,665,031/ ل.س كما في 2017/12/31.

24- حقوق الأقلية2017:

الشـــــــــــــــركة	رأس المال الفعلي و المسدد	الاحتياطات	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية	قيمة حقوق الأقلية 2017	قيمة حقوق الأقلية 2016
شركة الشام للفنادق و السياحة	15,000,000	7,824,515,683	155,853,244	7,995,368,927	3,198,147,571	3,127,780,578
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	10,000,000	10,518,235,055	213,235,778	10,741,470,833	4,296,588,333	4,254,944,478
شركة حماة للفنادق و السياحة	10,000,000	1,556,435,929	(23,947,760)	1,542,488,169	616,995,268	609,068,701
شركة الفرات للفنادق و السياحة	250,000,000	745,545,308	(8,224,587)	987,320,721	4,936,604	4,954,848
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	25,000,000	2,269,697,261	(36,074,752)	2,258,622,509	722,759,203	725,136,784
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	15,000,000	587,322,815	1,863,805	604,186,620	199,381,584	196,905,965
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية والسياحية	15,000,000	325,484,508	(14,849,880)	325,634,628	107,459,428	108,489,503
شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية	100,000,000	55,000,000	863,347,458	1,018,347,458	1,018,347	728,866
شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية	100,000,000	163,626,714	18,500,534	282,127,248	846,382	821,558
شركة الشام للسياحة	500,000,000	28,173,822	(59,468,369)	468,705,453	1,406,116	1,409,369
شركة الشام للأوراق المالية	70,000,000		(22,566,469)	47,433,531	9,486,706	9,465,225
	1,110,000,000	**24,074,037,095**	**1,087,669,002**	**26,271,706,097**	**9,159,025,542**	**9,039,705,875**

وستقوم الشركات بتوفيق أوضاعها وفق ما ستقرره الهيئة العامة لهذه الشركات وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة

25- توزيعات أرباح باقي الشركاء مؤجلة الدفع :

	2017	2016
شركة الشام للفنادق و السياحة - محافظة دمشق	(44,187,641)	(43,955,173)
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة - بلدية اللاذقية	174,153,893	161,631,423
شركة حماة للفنادق و السياحة - بلدية حماة	78,713,233	79,146,232
شركة بصرى الشام للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة .	17,098,587	17,098,587
شركة صافيتا للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة .	5,062,141	5,062,141
شركة دير الزور الشام للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة	47,598,137	47,598,137
	278,438,350	**266,581,347**

ولقد تقرر وفق عقود تأسيسها المصدقة من المجلس الأعلى للسياحة وقرارات هيئاتها العامة العادية و غير العادية على ان تجمد الأرباح في الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها ولا توزع إلا بعد تسديد الشركات لجميع القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها بغرض إشادة المنشاة و/أو قيامها بمسؤولياتها ومهامها وتحقيق سيولة لها.

وقد بلغت قيمة القروض و التمويل التي سددتها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية عن الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها للقروض الممنوحة لها من المصارف الداخلية و الخارجية لأغراض بناء و إشادة كل من فنادق تلك الشركات، وبلغت حتى تاريخ 31-12-2017 /3,322,201,487/ ل.س .

ولم تظهر هذه المبالغ ضمن الميزانية الموحدة وذلك لان كافة الأرصدة مابين والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركة تتم تصفيتها لأغراض التوحيد.

26 - الذمم التجارية و الذمم الدائنةالأخرى:

	2017	2016
موردين وحسابات دائنة تجارية	190,036,394	186,693,778
ضرائب و رسوم واشتراكات	28,993,404	25,597,585
إيرادات مقبوضة مقدماً	464,807,650	90,461,538
مؤونات	355,661,590	457,099,397
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الخاص مستحقة و غير مدفوعة	10,433,975	9,994,975
نفقات مستحقة غير مدفوعة	7,650,601	6,548,357
مختلفة	7,283,481	9,373,993
	1,064,867,095	**785,769,623**

27- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة :

العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تمثل كافة العمليات الناجمة من تعامل الشركة مع كل من :

- أعضاء مجلس الإدارة .
- كبار المساهمين.
- المدراء التنفيذيين.
- الشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها.
- الشركات المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين.

إن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة محصورة بالشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها وهذه العمليات هي بجميعها تم الموافقة عليها وتسعيرها بموافقة الإدارة وهي :

ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة

2016	2017	
19,161,546	132,800,023	المؤسسة العامة للطيران المدني / شامكاترنغ /
287,844	287,844	المؤسسة العامة للطيران المدني " مطاعم ومشارب المطار "
32,759,275	45,324,720	عمان الشام
52,208,665	**178,412,587**	

ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة

2016	2017	
1,601,664	1,601,664	حمام يلبغا
19,980,541	19,980,541	مؤونة رسوم و تامين ايبلا
88,636	88,636	المؤسسة العامة للطيران المدني " مطار حلب"
188,014,042	188,014,042	وزارة السياحة
209,684,883	**209,684,883**	

علماً بان هذه الأطراف مدينة للشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها لقاء بدلات خدماتها ويجري سنوياً التقاص مابين المبالغ المستحقة لكلا الطرفين.ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد أية عمليات مع أطراف ذات علاقة أخرى .

28- إدارة المخاطر:

مخاطر سعر الفائدة

"الشركة" معرّضة لمخاطر سعر الفوائد على أصولها والتزاماتها الحاملة للفوائد (الودائع المصرفية والحسابات المكشوفة).

يتراوح متوسط سعر الفائدة السنوية في نهاية العام ما بين 5% و7% بالنسبة للودائع المصرفية ومابين 7% و 9% بالنسبة للحسابات المكشوفة علماً بان الشركة العربية السورية للمنشات السياحية قد قامت بتسديد كافة التسهيلات الممنوحة منذ عام 2008 ولا يوجد أي التزامات عليها تجاه أي من المصارف .

مخاطر الائتمان

تسعى "الشركة" إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بزبائنها بوضع حدود ائتمانية للزبائن الأفراد والشركات التي تخضع لتسديد بدلات الخدمات التي تؤديها الشركة خلال فترات قصيرة تبعاً لكل نوع من أنواع الخدمات و كحد أقصى ثلاث أشهر .

وتحدّ الشركة من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالودائع المصرفية بتعاملها مع المصارف حسنة السمعة فقط . ويقتصر خطر الائتمان على مبلغ الأصول المالية المسجل في الميزانية العمومية .

مخاطر السيولة

تحدّ "الشركة" من مخاطر السيولة لديها بأن تضمن إتاحة التسهيلات المصرفية.

مخاطر العملة

الغالبية العظمى من إيرادات "الشركة "ومصاريف التشغيل هي بالليرات السورية .و" الشركة " تستعمل وارداتها من العملات الأجنبية لتسديد قيم استيراداتها اللازمة لأغراض التشغيل .

29- القيم العادلة للأدوات المالية:

تتألف الأدوات المالية للشركة من الأصول المالية ومن الالتزامات المالية .

إن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية بما فيها النقد والأرصدة المصرفية، والذمم المدينة وبعض الأصول المتداولة الأخرى، إضافة إلى الذمم الدائنة المستحقة للمصارف وبعض الالتزامات الأخرى، قد قيمت بما يوازي قيمها العادلة كون تواريخ استحقاقها قصيرة الأجل.

30- تقديرا ت الإدارة:

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير لأرصدة حسابات الذمم القابلة للتحصيل ، و يتم إجراء هذا التقدير أما على أساس كل حساب على حدة أو على أساس مجموعات حسب أهمية الأرصدة وتحدد قيمة المخصصات مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية للأرصدة و طبيعة هذه الأرصدة و إمكانية تحصيلها.

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغ إجمالي الذمم المدينة التجارية/1,033,100,987/ل.س. ، حيث إن معظم هذه الذمم هي مع الدولة و وزارتها و مؤسساتها و شركاتها أما القطاع الخاص فلا يشكل أكثر من 20% من إجمالي الذمم. وبلغت المخصصات للديون المشكوك بتحصيلها /198,865,307/ل.س وذلك ضمن المعايير المتعلقة بالفترة الزمنية للأرصدة و قابلية تحصيلها و بالتالي فان صافي الذمم المدينة الظاهر في القوائم المالية الموحدة للشركة الموقوفة بتاريخ 2017/12/31 و البالغ/834,235,680/ل.س يمثل قيمة الذمم المدينة القابلة للتحقق. وأية فروقات بين المبالغ المحصلة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقع تحصيلها سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

انخفاض قيمة المخزون

يجري الجرد باعتماد أدنى قيمة لصافي القيمة القابلة للتحقيق. عندما يصبح المخزون قديماً أو تبطل صلاحيته، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المخزون .

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغت قيمة المخزون من الطعام والشراب و أدوات التشغيل وأدوات الاستثمار(كالزجاجيات و البياضات و لوازم الزبائن, ...) و أدوات الصيانة وقطع التبديل في جميع فنادق الشركة و منشاتها في القطر " البالغة 10 شركات " مبلغ /375,043,861/ل.س. وأية فروقات بين المبالغ المحققة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقعة سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

31- الدعاوى القضائية:

هناك بعض الدعاوي البسيطة الناجمة عن تعاملات الشركة و أنشطتها ، و لا توجد أي دعاوي ذات أهمية أو لها أي انعكاسات مالية هامة سواء أكانت دعاوي مرفوعة من الشركة أم عليها .

32- مصادقة مجلس الإدارة على القوائم المالية:

تمت المصادقة على القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2018/1/13